جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

الجباية و القطاع الخاص – دراسة حالة –

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي في محاسبة و جباية معمقة

إعداد الطالبتين:

- بن شعايب أشواق
- بن عياد أمينة

تحت إشراف أستاذ :

– كش محمد

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أستاذ (ة): د. جديدن لحسن	رئيسا
أستاذ (ة): د. كش محمد	مشرفا
أستاذ (ة): د. مراد إسماعيل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

الجباية و القطاع الخاص – دراسة حالة –

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي في محاسبة وجباية المعمقة

إعداد الطالبتين:

- بن شعايب أشواق
- بن عياد أمينة

تحت إشراف أستاذ :

– كش محمد

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أستاذ (ة): د. جديدن لحسن	رئيسا
أستاذ (ة): د. كش محمد	مشرفا
أستاذ (ة): د. مراد إسماعيل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

الدعـــاء

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت يا رب و لا أصاب باليأس إذا فشلت ..

بل ذكرني دائما بان الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب ... علمني أن التسامح هو اكبر مراتب القوة ...

و أن حب الانتقام هو أول مظهر الضعف

يا رب ...إذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل...

و إذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان يا رب...

إذا أسأت إلى الناس أعطيني شجاعة الاعتذار.

و إذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو.

يا رب... إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتي و إذا أعطيتني قوتي لا تأخذ عقلي.

و إذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ ضعفي.

و إذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي و كرامتي .

أمين يا رب

شكر و تقدير

ألف شكر و ألف حمد للمولى عزوجل الذي وفقنا و أعاننا على انجاز هذا العمل و نسأله مزيد من التوفيق و النجاح في المستقبل إن شاء الله .

نتقدم بفائق الشكر و العرفان و نتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف " **كش محمد** " الذي تكرم بقبول الإشراف على تأطيرنا، ولما قدمه لنا من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصه الدائم و الدؤوب على إتمام هذا العمل.

كما نتقدم لجزيل الشكر وعظيم الامتنان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، وإننا على يقين أنهم سيضيفوا من علمهم الوافر ليزيدوا من قيمة هذه المذكرة من خلال خبراتهم وملاحظاتهم القيمة.

كما نشكر أستاذة اللغة الانجليزية "خلجي فاطمة " على مجهود الذي قدمته لنا.

كما لا يفوتنا بالذكر، شكر وتقدير كل من قدم لنا مساعدة خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، ونتوجه أيضا بالتحية والشكر إلى كافة الأساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تيموشنت، والى كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد ألف شكر تحية لهم..

وفي الأخير نسال الله العلي القدير أن يوفقنا لما يحبه و يرضاه و أن يعيننا على خدمة العلم و الوطن .

الإهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى اله و صحبه الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي لامرأة صنعت مني بنت طموحه و تعشق التحديات كما عشقتها هي ...لمن رضاها يخلق لي التوفيق ... لجنتي، أمي أطال الله في عمرها بالصحة و العافية.

إلى الذي تاهت الكلمات في وصفه و عجز اللسان في ذكره إلى سندي و عوني و قدوتي إلى الذي يعجز القلم و اللسان على خطه و إلى من تعب و شقى من اجل راحتي و سعادتي إليك يا أبي الغالي.

إلى الورود البهية الذين قاسموني حناني الوالدين أخي و أختي إلى ضلالي التي لا تفارقني صديقاتي الأعزاء.

إلى رفيقة الدرب التي لها كل الحب والاحترام إلى أختي وصديقتي الغالية " أمينة".

إلي أستاذي الكريم "**كش محمد**"

إلى جميع طلبة ماستر 02 تخصص محاسبة و جباية معمقة لدفعة 2021/2020 .

والى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاح هذا الجهد المتواضع و فقهم الله في مشوارهم و سدد خطاهم .

أشواق

الإهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

قد يعجز اللسان عن البوح أو سرد الكلمات التي في ذاته وقد يعجز كل إنسان أن يعبر على ما في داخله إلا أنه من التغلب على تلك المشاق والمصاعب التي تعرقل حياته.

أهدي هذا العمل المنجز والمتواضع إلى أغلب قلب نابض وحنون حامل الحب الصادق والوفي إلى من تحت أقدامها الجنة إلى صاحبة أجمل قلب إليك يا من علمتني التحدي ومعنى الحياة لأجعل من المستحيل ممكنا إليك يا أغلى وأحلى "أم" أطال الله في عمرها لتكون سراجا لنا في الدنيا.

إلى الرجل الذي أعطى دون مقابل إلى رب الأسرة الذي أمدنا بالحياة وجعلها سهلة لتكون في متناولنا إلى أغلى "أب" حنون أطال الله في عمره وأبقاه تاجا فوق رؤوسنا.

إلى أعز وأغلى إخوتي "فاطنة"، "رانيا" و" دنيا" بالإضافة إلى الكتاكيت "بدرة ألاء"، "محمد إبراهيم"، "هارون"، "زينب" و"أنفال" جعل لهم درب الحياة أسهل.

إلى صديقاتي اللواتي سعدت في صحبتهم وعشت معهم أحلى الأيام "مغنية"، "شيماء"، "حكيمة"، "حنان"، "سمية"، "إيمان" وابنها "براء".

إلى كل عائلة تحمل بصمة مني الحنان إلى العائلة "بن عياد" و "بوخاري".

إلى رفيقة الدرب التي لها كل الحب والاحترام إلى أختي وصديقتي الغالية " أشواق".

أمينة

" فهـــرس المحتويات "

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
فهرس المحتويات **قائمة الجداول** **قائمة الأشكال** **قائمة المختصرات**	
مقدمة	**(ب– و)**
الفصل الأول: الدراسة النظرية للجباية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول:ماهية الجباية	**03**
المطلب الأول: التطور التاريخي للجباية	**03**
المطلب الثاني: مفاهيم حول الجباية	**06**
المطلب الثالث: مبادئ الأساسية للجباية	**11**
المبحث الثاني: التقسيم الاقتصادي للجباية	**13**
المطلب الأول: الضرائب على الدخل	**13**
المطلب الثاني: الضرائب على رأس المال	**14**
المطلب الثالث: الضرائب على إنفاق	**15**
المبحث الثالث:مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية	**16**
المطلب الأول:مفهوم سياسة الجبائية و مقوماتها	**16**
المطلب الثاني:أدوات سياسة الجبائية و أهدافها	**18**
المطلب الثالث:علاقة السياسة الجبائية بالنظام الجبائي و الاقتصادي	**22**
خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني: الإطار ألمفاهيمي للقطاع الخاص	

تمهيد	**28**
المبحث الأول:ماهية القطاع الخاص	**29**
المطلب الأول: نشأة القطاع الخاص و مفهومه	**29**
المطلب الثاني: مقومات القطاع الخاص	**32**
المطلب الثالث:أهداف و أهمية القطاع الخاص	**33**
المبحث الثاني: عوامل نمو القطاع الخاص و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية	**36**
المطلب الأول: عوامل المحددة لنمو القطاع الخاص	**36**
المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية	**40**
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة	**41**
المبحث الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص	**43**
المطلب الأول:امتيازات مرتبطة بالضرائب	**43**
المطلب الثاني: امتيازات مرتبطة بالرسم على القيمة المضافة	**46**
المطلب الثالث: امتيازات مرتبطة بالرسم على النشاط المهني TAP	**47**
خلاصة فصل ثاني	**50**
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين شركتين خاصة و عامة	
تمهيد	**52**
المبحث الأول:اثر الضريبة على المؤسسة الخاصة "BOIPHARM"	**53**
المطلب الأول:التعريف بالمؤسسة	**53**
المطلب الثاني: عرض جداول حسابات النتائج و الميزانيات	**54**
المطلب الثالث:انعكاس الضريبة على مؤسسة "BOIPHARM"	**59**
المبحث الثاني:اثر الضريبة على المؤسسة العامة"مجمع صيدال"	**67**
المطلب الأول:تعريف بالمؤسسة	**67**

المطلب الثاني:عرض جداول حسابات النتائج و الميزانيات	**69**
المطلب الثالث:انعكاسات الضريبة على مؤسسة العامة	**74**
المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين المؤسسة "BOIPHARM" و مؤسسة "مجمع صيدال"	**81**
المطلب الأول:مقارنة هيكل و نشاط المؤسستين	**81**
المطلب الثاني:مقارنة تأثير الضريبة على كل من المؤسستين	**82**
خلاصة الفصل الثالث	**89**
خاتمة	**91**
قائمة المراجع	**94**
ملخص	

" قـــائمة الجداول "

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تطور هياكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع	41
02	تطور هيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر	42
03	أهم الامتيازات الواردة في القوانين الضريبية	49
04	تطور قيمة الضرائب التي تتحملها مؤسسة " BOIPHARM "	59
05	وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي ضرائب المؤسسة" BOIPHARM "	59
06	مقارنة إجمالي التكاليف بمجموع اهتلاكات مؤسسة "BOIPHARM"	60
07	نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي ديون مؤسسة "BOIPHARM"	61
08	نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي التكاليف المؤسسة "BOIPHARM"	61
09	نسبة الضرائب لمصاريف المستخدمين لمؤسسة "BOIPHARM"	62
10	نسبة الضرائب على الأموال الخاصة لمؤسسة "BOIPHARM"	62
11	النتيجة المؤسسة "BOIPHARM" في ظل الاستفادة و عدم الاستفادة	63
12	نسبة المردودية الربحية للمؤسسة "BOIPHARM" في ظل عدم الاستفادة	64
13	نسبة المردودية الربحية للمؤسسة "BOIPHARM" في ظل الاستفادة	64
14	نسبة إجمالي الضرائب إلى رقم الأعمال المحقق في"BOIPHARM"	65
15	نسبة إجمالي الضرائب إلى القيمة المضافة المحققة في "BOIPHARM"	66
16	تطور قيمة ضرائب المؤسسة "مجمع صيدال"	74
17	وزن كل ضريبة لإجمالي الضرائب المستحقة لمؤسسة"مجمع صيدال"	74
18	مقارنة الاهتلاكات بمجموع التكاليف مؤسسة"مجمع صيدال"	75

19	نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي ديون المؤسسة "مجمع صيدال"	75
20	نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي تكاليف مؤسسة	76
21	نسبة الضرائب لمصاريف المستخدمين لمؤسسة "مجمع صيدال"	76
22	نسبة الضرائب إلى الأموال الخاصة لمؤسسة "مجمع صيدال"	77
23	نتيجة المؤسسة "مجمع صيدال" في ظل الاستفادة و عدم الاستفادة من الامتيازات	78
24	نسبة المردودية و الربحية مؤسسة"مجمع صيدال" في ظل عدم الاستفادة	78
25	نسبة المردودية و الربحية مؤسسة "مجمع صيدال" في ظل الاستفادة:	79
26	نسبة مجموع الضرائب إلى رقم الأعمال المحقق في مؤسسة"مجمع صيدال"	79
27	نسبة مجموع الضرائب إلى القيمة المضافة المحققة في المؤسسة"مجمع صيدال"	80
28	مقارنة تطور رقم أعمال المؤسستين	81
29	مقارنة إجمالي التكاليف بمجموع اهتلاكات المسجلة في المؤسستين	82
30	مقارنة الضرائب المستحقة بإجمالي ديون المستحقة للمؤسستين	83
31	نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي التكاليف	84
32	نسبة الضرائب لمصاريف المستخدمين للمؤسستين	85
33	نسبة الضرائب إلى الأموال الخاصة لكلا المؤسستين	86
34	مقارنة مجموع الضرائب برقم الأعمال المحقق في المؤسستين	87
35	مقارنة مجموع الضرائب بالقيمة المضافة في المؤسستين	88

"قائمة الأشكال"

قائمة الأشكال

رقم شكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أدوات السياسة الجبائية	18
02	الهيكل التنظيمي "للمجمع صيدال	68

:

" قائمة المختصرات "

قائمة المختصرات:

TVA	Taxe sur la valeur ajoutée. الرسم على القيمة المضافة
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés. الضريبة على أرباح الشركات
IRG	Impôt sur le revenu global. الضريبة على الدخل الإجمالي
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle. الرسم على النشاط المهني
C.D.I	Centre des impôts. مركز الضرائب
TF	Taxe foncière. الرسم العقاري
DE	Droit d'enregistrement. حقوق التسجيل
ENSEJ	Agence national de soutien à l'emploi des jeunes. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
CNAC	Caisse national d'assurance chômage. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

"مقدمة"

توطئة:

تعتبر الضرائب من أهم وأقدم مصادر الإيرادات العامة حيث شكلت خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية وهذا الأمر ليس راجعا لكونها إحدى مصادر الإيرادات العامة فقط ولكن لأهمية الدور الذي تؤذيه في سبيل تحقيق السياسة المالية من جهة ولما تحدثه من إشكالات تقنية واقتصادية من جهة أخرى، حيث تشكل الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي للجهاز الحكومي خصوصا بما تمثله من أداة لتنظيم المسار المالي للدولة.

تطور مفهوم الضريبة باعتبارها مصدر هام للدولة نتيجة لتطور دورها في النشاط الاقتصادي بعد أن تخلت عن الأفكار الحيادية في سياستها الاقتصادية. وذلك من خلال الاعتماد على الآليات الملائمة لإدارة السياسة الاقتصادية العامة، بهدف تحقيق التنمية الشاملة. فلم يعد دور الضريبة يقتصر على تحقيق المردودية المالية فقط بل تعداه لتصبح أداة من أدوات الضبط الاقتصادي التي تتدخل الدولة بواسطتها لتحقيق الأهداف المرغوب فيها وذلك عن طريق الأثر الذي يمكن أن تحدثه في مكونات المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية من خلال تأثيرها على الأفراد المؤسسات وخاصة تلك التي تنتمي للقطاع الخاص حيث تعتبر الضريبة ممولا لخزينة الدولة من خلال خضوعها للضريبة.

يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لما يتوفر لديه من إمكانيات وقدرات علمية وعملية، حيث أن له أهمية كبيرة في التنمية بكافة وجوهها وخاصة على الصعيد الاقتصادي حيث إنه لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية دون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص.

وتبرز أهمية الضريبة بالنسبة للقطاع الخاص للانعكاسات التي تحدثها الضريبة في النشاط هذا الأخير، حيث تتعارض مع مصلحته في تعظيم الربح، وعليه فإنه يسعى إلى تجنبها بالتهرب أو تقليل أثرها عليه بالغش، وبالتالي حرمان الدولة من أموال يمكن أن توجهها لتغطية نفقاتها ولهذا تلجأ الدولة لسياسة الامتيازات الضريبية ودلك لتحفيز المستثمرين الخواص على إقامة مشاريعهم وتوسيعها. وفي ظل هذا تعمل الدولة على ترقية وتطوير الاستثمار الخاص مستعينة في ذلك بالضريبة سواء من ناحية إيجاد المزيج الملائم من الضرائب والرسوم المكونة لبنية النظام الجبائي وهو ما يسعى إليه المشرع الجبائي من خلال التعديلات المستمرة ة التي تهدف إلى تبسيط نصوصها وتخفيض معدلاتها وتسهيل إجراءاتها والرفع من أدائها، فالنظام الضريبي من أهم الشروط التي تأخذ بعين الاعتبار في اتخاذ قرار الاستثمار

من طرف القطاع الخاص فاعتباره معفي بالضرائب المفروضة عليه، ويستفيد من الإعفاءات الممنوحة له في ظل محيط يتسم بالديناميكية الشديد.

أولا:إشكالية البحث:

وعليه تتمثل الإشكالية المطروحة لبحثنا هذا فيما يلي:

"إلى أي حد ساهم النظام الجبائي في دعم نمو مؤسسات القطاع الخاص وتشجيعها نحو الاستثمار"؟

يقودنا هذا التساؤل المحوري إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية والتي سنحاول الإجابة عليها:

- ✓ ما هو التطور التاريخي للجباية؟
- ✓ ماهي مفاهيم ومبادئ الجباية؟
- ✓ ماهي علاقة الجبائية بالنظام الجبائي والاقتصادي؟
- ✓ ماهي العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية؟
- ✓ ماهي الامتيازات الجبائية الممنوحة للجباية؟

ثانيا:فرضيات البحث:

وعلى ضوء هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ الامتيازات الجبائية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار.
- ✓ يتحمل القطاع الخاص عبء جبائي كبير، ومنه مردوديته الجبائية ضعيفة.

ثالثا:أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال أهمية الجباية باعتبارها عامل ممول لعمليات النمو والتنمية من خلال التحصيل الضريبي على عمليات الأنشطة التجارية والصناعية...إلخ وبالتالي يكون للدولة مورد مالي يؤمن عمليات تمويل النفقات التنموية. كما تظهر أهميته من خلال الاهتمام المتزايد للقطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية كأسلوب لتسريح خطى النمو وخلق فرص العمل وهذا ما جعلته يحتل مكانة هامة ضمن توجهها المخططات التنموية للدولة.

رابعا:أسباب اختيار البحث:

هناك جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية أهمها:

- الميل إلى الدراسة في الموضوع الجباية بحكم القرب من تخصصنا الجامعي.
- إبراز مكانة القطاع الخاص في تحقيق التنمية.
- في نظرنا أن القطاع الخاص غير مستغل بالكامل وهذا بعود على الدولة بموارد تمكنها من تغطية نفقاتها.
- السعي إلى تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- قلة الدراسة في هذا الموضوع تجعله مجالا مهما للدراسة.

خامسا:صعوبات البحث:

واجهتنا بعض الصعوبات في مرحلة إنجازنا للبحث تمثلت في:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع القطاع الخاص.
- صعوبة الوصول إلى الدراسة التطبيقية.

سادسا:أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- معرفة التقسيم الإداري والاقتصادي للجباية.
- دراسة أهم الامتيازات الجبائية التي منحت للقطاع الخاص.
- محاولة إبراز علاقة السياسة الجبائية بالنظام الجبائي والاقتصادي.

سابعا:تحديد إطار البحث:

هذه الدراسة حول الجباية والقطاع الخاص.

تتمحور دراستنا على التركيز الامتيازات الضريبية التي تستعمل لتنمية القطاع الخاص

ثامنا:منهج البحث:

قصد الإجابة على إشكالية البحث الدراسة المطروحة تم عرض اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المعلومات المتحصل عليها كماهية الجباية وذلك مصادر متعددة كتب، مذكرات وغيرها لدراسة الجباية والقطاع الخاص وعلاقته بالتنمية.

تاسعا:الدراسات السابقة:

1- ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص- دراسة حالة ولاية تلمسان –

من خلال هذه الدراسة طرحت الباحثة الإشكالية العامة لبحثها والمتمثلة في فيما إذا كان النظام الجبائي الجزائري

يدعم نمو المؤسسات القطاع الخاص ويشجعها على الاستثمار بما يسمح بخلق أوعية جديدة، ومن خلال هذه الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة وجعل ولاية تلمسان محور الدراسة توصل إلى النظام الجبائي الجزائري يعمل على توجيه استثمارات القطاع الخاص إلى مناطق محددة ونشاطات معينة فقد اتضح ذلك من خلال سنها لترسانة من الإعفاءات الجبائية التي جاءت في قوانين الاستثمار والتي استهدفت المناطق الواجب ترقيتها ضمن قانون الخاص مثل ولايات الجنوب، وكذلك المعدلات التمييزية لبعض القطاعات مما يحفز المستثمرين الخواص الاتجاه إليها للاستفادة من هذه المعدلات المخفضة.

2- مبروكة حجار-تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999/2014:

من خلال هذه الدراسة طرحت الباحثة الإشكالية العامة لبحثها والمتمثلة في إلى أي حد ساهمت السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر من خلال الدراسة التي قامت بها الباحثة حيث توصلت إلى أن السياسية الجبائية لم تحقق الدور المنتظر منها في دعم القطاع الخاص في الجزائر رغم الامتيازات الجبائية الممنوحة لدعم القطاع الخاص مازال هذا القطاع يعاني عدة مشاكل تعيق نموه وتطوره، خاصة مشكل التمويل ومشكلة العقار، فعدم نجاح السياسة الجبائية لا يرجع إلى النظام الضريبي وحده، وإنما أيضا النظام الاقتصادي الذي يلعب دورا هاما في نجاحها.

3- بومدين بكريتي-دراسة تحليلية وقياسية حول السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014) :

من خلال هذه الدراسة طرح الباحث الإشكالية العامة لبحثه والمتمثلة في هل يمكن للسياسة الجبائية أن تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية محدثة بذلك نمو اقتصادي ومن دون الإخلال بالسياسة الاقتصادية العامة من خلال الدراسة التي قام بها الباحث حيث توصل إلى أن تطور النظام الجبائي الجزائري تعبير عن تحول النظام الاقتصادي، حيث يعتبر الإصلاح الجبائي لسنة 1991 إصلاحا جزئيا ويشكل انعكاسا للإصلاح الاقتصادي، فلقد تبين صحتها من خلال وقوفه على مختلف تدابير الإصلاح الجبائي المتتالية في قوانين المالية السنوية، وكذا إصلاح هياكل الإدارة الضريبية.

عاشرا:هيكل البحث:

لمعالجة إشكالية هذا البحث ومن ثم إختبار الفرضيات المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول: يتناول الدراسة النظرية للجباية حيث تم فيه عرض التطور التاريخي للجباية ومختلف المفاهيم المتعلقة بها وكذا التقسيم الاقتصادي لها.
- الفصل الثاني: المتمثل في الإطار ألمفاهيمي للقطاع الخاص حاولنا توضيح فيه ماهية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية وكذا الامتيازات الجبائية الممنوحة له.
- الفصل الثالث: خصص هذا الفصل التطبيقي والأخير لدراسة أثر النظام الضريبي الجزائري على مؤسسة اقتصادية خاصة وقمنا بمقارنتها بمؤسسة عامة لتوضيح الأثر.

الفصل الأول :الدراسة النظرية للجباية

- المبحث الأول:ماهية الجباية
- المبحث الثاني: التقسيم الاقتصادي للجباية
- المبحث الثالث:مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية

تمهيد:

تعتمد الدولة في تمويل التنمية بشكل أساسي على الإيرادات من الضرائب و الرسوم بل أن تنمية الدولة المتطورة هو ارتفاع حصيلة ضرائبها مقارنة مع الإيرادات الأخرى و أن موضوع الضرائب ليس بالجديد و قد ظهرت الضريبة قديما و تطورت مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية من الدولة المحافظة على الأمن إلى الدولة المتدخلة في شؤون الأفراد و المؤسسات لهذا فالجميع الدول باختلاف أنواعها تعطي أهمية بالغة للجباية .

و خصصنا هذا الفصل لمعالجة الجوانب المرتبطة بالجباية و ذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ،تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الجباية و حيث يشمل هذا المبحث التطور التاريخي للجباية و التعريفات التي أعطيت لها بالإضافة إلى مبادئ الأساسية لها ، ثم تعرضنا في المبحث الثاني إلى التقسيم الاقتصادي للجباية حيث تناول هذا المبحث مختلف الضرائب على الدخل و رأس المال و الإنفاق و المبحث الثالث و الأخير خصصناه

المبحث الأول:ماهية الجباية

تعتبر الجباية احد أهم المصادر المالية التي تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المرغوبة ،كما تعد أداة لتمويل الإيرادات العامة و المشاريع السنوية و ضمان التوازن المالي، و لهذا لابد من التعريف بماهية الجباية و لذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب سنتناول في المطلب الأول التطور التاريخي للجباية ،أما المطلب الثاني فسنتطرق إلى مفاهيم عامة حول الجباية و المطلب الثالث و الأخير المبادئ الأساسية للجباية

المطلب الأول:التطور التاريخي للجباية

لقد تطورت و تغيرت طبيعة الجنائية و اختلفت أهدافها و مبادئها ومن هنا سنعرض هذا التطور

أولا:الجباية عبر المدارس الاقتصادية

- ✓ **جباية في فكر الفيزيوقراطي:**

ظهر الفكر الفيزيوقراطي بفرنسا في القرن الثامن عشر للميلاد، إذ كان الاقتصاديون الفيزيوقراطيون أول من بحثوا في الظواهر الاجتماعية ،فاعتنقوا قوانين الطبيعة التي تحكم الظواهر الاقتصادية، من ضرورة حرية التجارة، حيث توصلوا إلى بعض النتائج بخصوص طبيعة الثروة وتوزيعها، فكانت نظرتهم للأرض كمصدر وحيد للثروة، أي أنها وحدها التي تنتج قيمة زائدة وفائض، فيخضع هذا الفائض للاقتطاعات الجبائية منها المباشرة و غير المباشرة.[1]

وفوق على ما سبق فان ملاك الأراضي هم الفئة الوحيدة التي تنتج إيرادا صافيا، ومن ثم فمن غير المجدي أن تفرض الضريبة على دخول الطبقات الأخرى، إذ أن ضريبة على هذه الطبقات تعني أن الملاك الزراعيين هم الذين يتحملون عبأها في النهاية، ويرجع ذلك إلى أنفرض الضريبة على دخول الفئات الأخرى، التجار والصناع مثلا، سيؤدي إلى رفع أثمان الخدمات التي تقدمها هذه الفئات لملاك الأراضي الزراعية بمقدار الضريبة، أي أن الضريبة في النهاية تقتطع من الناتج الصافي، أي من دخل الملاك.[2]

---

[1] – بومدين بكريتي،"السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في فترة 2014/1970 "،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان، 2017-2018 ،ص:11.

[2] – ثابتي خديجة ،"دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص "،مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة تلمسان، 2011-2012 ،ص:11.

✓ **الجباية في الفكر الكلاسيكي:**

نادي الكلاسيك بمبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهو ما جعل الدولة تهدف من فرض الضرائب تحقيق وتوفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة ، ولتحقيق هذا الهدف المالي ، نادي الكلاسيك بضرورة تحقق شرطين أساسين في فرض الضريبة وهما : حياد الضريبة ووفرة حصيلتها.[1]

يعد "آدم سميث" من أبرز رواد الفكر الكلاسيكي، أهم مؤلفاته" ثروة الأمم"، حيث وضع القواعد الأساسية للضريبة من " العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل، الاقتصاد في النفقة " ، فلقد نادى" آدم سميث" بفرض اقتطاعات جبائية تصاعدية حسب نسبة الدخل ذلك لتغطية مصاريف الحكومة و الخدمات الاجتماعية كالتعليم و الصحة، فاعتبرها حق للمواطن للمحافظة على إنتاجية المجتمع ، كما اتبع ريكاردو آدم سميث في معرفة الاهتمامات الرئيسية بعلم الاقتصاد، ويرى ريكاردو أن الاقتطاعات الجبائية مورد للدولة تستعملها لتغطية نفقاتها العامة فتضطر إلى فرض هذه الاقتطاعات، في حين أن قطاع الزراعة، التجارة والصناعة تبقى خارج تدخل الدولة[2].

يمكن القول إذن أن الفكر التقليدي لم ينظر إلى الضريبة على أنها أداة فعالة يمكن للدولة استخدامها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كالنمو الاقتصادي ، لأنهم كانوا يعتبرون بأنه مسألة تراكمية وميكانزمات السوق كفيلة بتحقيقها تلقائيا دون حاجة لتدخل الدولة في ذلك.[3]

✓ **الجباية في فكر النيوكلاسيكي:**

ولقد ظهر الفكر النيوكلاسيكي سنة1871 م، ويعتبر هذا الفكر امتدادا للفكر الكلاسيكي، لكونه يؤمن بالليبرالية كمنطلق للتصرفات الاقتصادية، ويدور حول مشكلة تخصيص الموارد التي تعد نادرة، ولا يمكن التغلب على هذا المشكل إلا بوجود قوة منظمة تتدخل لإعادة التوازن، وترك قوى السوق تعمل بصفة طبيعية في ظلّ ما تتطلبه قواعد المنافسة الكاملة [4].

---

[1]- بن عاتق حنان،"السياسة الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان،2013-2014، ص:207.

[2]- بومدين بكريتي،"السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في فترة 1970-2014"،مرجع سابق ،ص:13 .

[3]- بن عاتق حنان،"السياسة الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"،نفسه المرجع ،ص:207.

[4] - ثابتي خديجة ،"دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص "،مرجع سابق ،ص:13.

يتجلى تدخل الدولة عن طريق فرض اقتطاعات جبائية من فكرة المردودية المتناقصة للمؤسسات، مما يدفع الدولة إلى مراجعة أسعارها هذه المؤسسات، بغية تقارب تكاليف الحدية للإنتاج مع تكاليف المؤسسات الأخرى، إذ تتدخل الدولة لتوفير بعض السلع مثل " الإنارة العمومية، السدود "بالمجان، في حين تعوض ذلك عن طريق الاقتطاعات الجبائية التي تفرضها على الأفراد[1] .

ثانيا:الجباية في فكر الاقتصادي الحديث

✓ **الجباية في فكر الكنزي :**

لقد شهدت النظرية الكينزية رواجها كبيرا بعد نشر كينز لكتابه سنة 1936و الذي حاول من خلاله تفسير أزمة الكساد التي شهدت العالم الرأسمالي سنة 1929 حيث إن كل السياسات الاقتصادية التي طبق بعد هذا تاريخ هي سياسات كينزية بحتة ، و هو ما نتج عنه أن شهد العالم ما يسمى ب " الثلاثون سنة العظام "مابين الفترة (1945 – 1975) كان فيها النظام الاقتصادي العالمي في أحسن مراحله .[2]

و في مجال الجباية تستطيع الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض الفئات الاجتماعية إذا ما عمدت إلى رفع الاقتطاعات الجبائية التي تصيب مداخيلها، من هنا تستطيع الدولة على مستوى الطلب على الاستهلاك أن تفرض اقتطاعات جبائية على الدخول المرتفعة وأن تعفي الدخول المنخفضة من هذه الاقتطاعات .كذلك بإمكان الدولة تحفيز وتنشيط الاستثمار عن طريق السياسة الجبائية، كما يمكن تشجيع الاستهلاك بمنح إعفاءات جبائية على السلع المشتراة، أو على السلع المباعة[3].

✓ **الجباية في فكر النقدوي :**[4]

جاءت المدرسة النقدوية لتنتقد المدرسة الكينزية،حيث اعتبرت أن تخفيض الاقتطاعات الجبائية يؤدي نظريا إلى زيادة الادخار الخاص بالتالي يمكن من رفع الاستثمار الإنتاجي، كما أن هذا الربط بين تخفيض الاقتطاعات الجبائية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي تم إبرازه من طرف الأستاذ " لافر "في منحناه الذي يربط بين العوائد الجبائية و

[1] – بومدين بكريتي،"السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في فترة 1970-2014"،مرجع سابق،ص:14.

[2] – بن عاتق حنان،"السياسة الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"،نفسه المرجع ،ص،ص:207-208.

[3]– بومدين بكريتي،"مرجع نفسه،ص:14.

[4] – بومدين بكريتي،نفس مرجع ،ص،ص:15-16.

معدلات الاقتطاع الجبائي. و يرفض النقدويون سياسة عجز الميزانية، إذ أن التخفيض من الاقتطاعات الجبائية يترتب علية تخفيض النفقات العامة.

إن تفسير أزمة الكساد التضخمي لدى النقدويون يرجع إلى ركود الإنتاجية وليس إلى التضخم، كما أن النظام الجبائي يؤثر على ركود الإنتاجية، فتعمل فيه الاقتطاعات الجبائية المباشرة المرتفعة على تخفيض الادخار، الاستثمار ومبادرات رفع الإنتاج .من هنا ينادي النقدويون بتخفيض الاقتطاعات الجبائية المباشرة على مداخيل أصحاب الأعمال من أجل رفع مستوى الإنتاج، الادخار و الاستثمار.

المطلب الثاني:مفاهيم حول الجباية

تعرف الجباية بأنها مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم، التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية، أو هي تلك الموارد النقدية التي تقتطعها الدولة من الأفراد، تستخدمها لتغطية نفقاتها، وتكون في شكل ضريبة أو رسم أو إتاوة[1].

أولا:الضريبة، مفهومها و خصائصها

✓ **مفهوم الضريبة:**

في حالة عدم وجود تعريف تشريعي، يمكن تعريف الضريبة على أنها:"استحقاق مالي مطلوب من دافعي الضرائب وفقا لقدراتهم المساهمة و التي تعمل عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي ودون مقابل محدد، بغية تحقيق الأهداف التي حددتها السلطة العمومية [2]

تعرف الضريبة على أنها فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئاتها القومية والمحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحميل الأعباء والتكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة.[3]

كما عرفها بعض بأنها:" فريضة إلزامية تفرض من قبل السلطة العامة بأسلوب أمري وقسري أي دون الرجوع إلى موافقة الأفراد بذلك، وإن إصدار ضريبة أو تعديلها يكون بقانون يفسر حقيقة تداخل الفن السياسي والفن المالي في

[1] -ششوي حسنى،عبان شهرزاد،"اثر مداخيل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة دراسات جبائية ،المجلد09 ،العدد02،الجزائر،2020 ،ص:94.

[2]-PIERRE BELTRAME, « LA FISCALITÉ EN FRANCE »,PROFESSEUR ÉMÉRITE-AIX-MARSEILLE UNIVERSITÉ,20 EME EDITION,2014,P :09.

[3] -محمد خير حكام،المالية العامة،منشورات الجامعة الافتراضية السورية،2018،ص:142.

فرض الضريبة، يعني ذلك أن على السلطة التنفيذية عند إعدادها لمشروع ضريبة أو تعديلها عليها الاسترشاد بما توصل إليه كتاب المالية من قواعد".[1]

✓ **خصائص الضريبة**[2]

1. الضريبة فريضة نقدية:

فالأصل أن تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، بالنظر إلى أن المعاملات كلها أصبحت تقوم على استخدام النقود، سواء في القطاعات العامة أو الخاصة .ومادامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية فإن الإيرادات العامة بما فيها الضرائب لابد وأن تحصل كذلك بالنقود، ولم يكن الحال كذلك دائما، إذ كان الأفراد ولا يزالون في النظم الاقتصادية البداية يقومون بدفع الضرائب المفروضة عليهم بواسطة السلطات العامة في شكل نقدي، سواء بتقديم جزء من محصولا أو بالاشتغال أيام محددة في خدمتها.

2. **الضريبة إجبارية و بصفة نهائية :**

ويعني هذا أن الفرد ليس حرا في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة، وهي تتمتع في سبيل اقتضائها بامتياز على أموال المدين .والجبر والإكراه هنا قانوني لا معنوي، بالنظر إلى أن قانون الضريبة هو تعبير عن القوة الإلزامية للقاعدة القانونية التي تفرض على المكلف النزول أو الخضوع لها من كافة زواياها، ويبدو عنصر الجبر في الضريبة واضحا في استقلال الدولة) أو غيرها من الهيئات العامة المحلية(، يوضع نظامها القانوني من حيث تحديد وعائها وسعرها وكيفية تحصيلها وغير هذا من المسائل الفنية، دون أن ترجع في ذلك إلى أفراد المكلفين بدفعها، ولا يعني عنصر الجبر في الضريبة جواز فردها وتحصيلها دون ضوابط قانونية ا □ محددة بل على العكس، يلزم أن تصدر الضريبة بقانون وليس بناء على قانون محدد يحدد أحكام متعلقة وتلتزم الدولة بمراعاة أحكام هذا القانون عند ربط وتحصيل الضريبة وإلا كان عملها غير مشروع يحق للأفراد التظلم منه أمام الجهة القضائية أو الإدارية المختصة.

ويقصد بهذه الخصية أن الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة إنما يدفعها للدولة بصفة نهائية فلا تلزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك ،وفي هذا تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلزم الدولة برده إلى المكتتبين في سنداته و يدفع الفوائد عن المبالغ المكتتب بها من اغلب الأحيان

[1] –محمد طاقة،هدى العزاوي،اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الطبعة الأولى 2007،ص:89.

[2] –عادل احمد حشيش ،"أساسيات المالية العامة"،دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت ،سنة 1992،ص،ص:من151ى153.

3. الضريبة تدفع بدون مقابل:

ويعني ذلك أن المكلف دافع الضريبة لا يتمتع بمقابل أو بمنفعة خاصة، من حيث جانب الدولة حين دفعه لها، وإن كان هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة المختلفة باعتباره فردا في الجماعة وليس اعتباره ممولا للضرائب، ويترتب على هذه الخصية أنه لا يجوز، ولا يمكن إلى مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة لتقدير مقدار هذه المقدرة ذلك انه يتعين على الفرد اعتباره عضوا في مجتمع سياسي منظم هو الدولة أن يساهم بالتضامن مع غيره من الأفراد في تحصيل الأعباء العامة عن طريق دفع ضرائب إلى الدولة[1].

4. تحقيق النفع العام:

ذلك أن الدولة لا تلتزم كما ذكرنا بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص بالمكلف بدفع ضريبة بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من اجل القيام باستخدامها في مصاريف الإنفاق العام الذي يترتب على القيام به من اجل تحقيق منافع عامة للمجتمع، بالإضافة إلى هذا فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الراهنة ،حيث تزداد درجات التدخل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة في تحقيق الأغراض الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة لا شك في نفعها العام كحماية الصناعة الوطنية بتقرير بعض أنواع من الضرائب الجمركية،أو تشجيع الادخار أو الحد من الاستهلاك لتعبئة الفائض في أغراض التنمية الاقتصادية، و تقليل التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع المختلفة (الضرائب التصاعدية).[2]

ثانيا:الرسم،مفهومه وخصائصه و أنواعه.

- ✓ **تعريف الرسم:**

يعرف الرسم بأنه" مبلغ نقدي جبري يدعه الأفراد للدولة مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه منها ،و يقترن النفع الخاص الذي يحققه الأفراد بالنفع العام الذي يحصل عليه المجتمع من خلال تنظيم العلاقة بين الهيئات و الأفراد ،فيما يتعلق بأداء الخدمات العامة ". [3]

---

[1] – عادل احمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"،مرجع سبق ذكره،ص:153.

[2] – المرجع نفسه ،ص:153.

[3] –طاهر الجنابي ،"علم المالية لعامة و التشريع المالي"،دار الكتب للطباعة و النشر (مكتبة القانونية)، بغداد،ص:59.

كما عرفها بعض على أنها :"الرسوم هي مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة، تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، ورسوم تسيير سيارة لمن يطلب من الدولة الانتفاع بتسيير سيارته بالطرق العام". [1]

✓ **خصائص الرسم:**[2]

1. **الصفة النقدية :**

يمثل الرسم مبلغا نقديا يدفعه الفرد مقابل الحصول على خدمة خاصة تقدمها له الدولة ،وهذا ينسجم مع تعميم استخدام النقود في التعامل و المبادلات ،كما يتفق مع إيرادات الدولة الأخرى و كذلك نفقاتها التي تتخذ صورة نقود ،و لهذا استبعد دفع الرسم بصورة عينية .

2. **الصفة الجبرية:**

يتسم الرسم بدفعه بصورة إجبارية ، تتأتى هذه من أن الرسم يقترن بتقديم الخدمة ودم دفعه يحرمه من التمتع بها و بذلك يحمل الرسم الطابع الجبري

3. **المقابل أو المنفعة الخاصة:**

من المعلوم أن الفرد يدفع رسما مقابل الخدمة الخاصة التي تقدمها الدولة، وقد تأخذ هذه الخدمة عملا تتولاه الدولة لمصلحة الفرد ، و مثاله : الفصل في المنازعات أو توثيق العقود أو الشهر العقاري و غيرها من الأمثلة التي يحقق الفرد من خلالها نفعا خاصا من الخدمة التي يطلبها

4. **تحقق النفع العام و الخاص معا :**

ويتجلى ذلك في أن الفرد الذي يدفع الرسم يحصل على نفع خاص به لا يشاركه فيه غيره متمثلا في الخدمة المحددة التي تقدمها له الدولة ،كما انه والى جانب هذه الخدمة يتحقق نفع عام للمجتمع ،فالرسوم القضائية التي يلتزم بدفعها من يرفع دعواه أمام القضاء مقابل استصدار الأحكام القضائية التي تؤمن له حقه المتنازع عليه ،فإنها تحقق نفعا المجتمع من خلال نشاط مرفق القضاء ،لأنه الطمأنينة و الأمن و الاستقرار .[3]

---

[1] – حسين مصطفى حسين، «المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

[2] – طاهر الجنابي،مرجع نفسه،ص،ص:59،60.

[3] –طاهر الجنابي ،مرجع سبق ذكره ،ص:60.

✓ **أنواع الرسم:**

هناك عدة أنواع للرسوم من أهمها:[1]

1. الرسوم القضائية (légal fées):

وهي الرسوم التي يدفعها الأفراد عند طلب خدمة من مرفق قضائي أو من كاتب عدل ، فعندما يقوم الفرد برفع دعوى قضائية عليه أن يدفع رسوم التي تدفع إما بشكل رسم مقطوع أو قد يستوفى بنسبة مئوية من قيمة الدعوى المرفوعة ، أو قد يدفع الرسم لكتاب العدل وعند ذلك تسمى بالرسوم العدلية.

2. الرسوم الإدارية (administrative fées):

وهي الرسوم المفروضة مقابل تقديم الخدمات الإدارية التي تقدمها بعض الهيئات أو المرافق العامة كرسوم البلدية ورسوم الصحة ورسوم البريد و غيرها.

3. الرسوم الامتيازية (préférentiel fées) :

وهي الرسوم التي يدفعها الأفراد لقاء الانتفاع بخدمات معينة يمتازون بها عن الغير مثل رسوم رخصة حمل السلاح، أو رسوم رخصة قيادة السيارة، أو رسوم الحصول على جواز السفر.

ثالثا:الإتاوة،مفهومها و خصائصها

✓ **تعريف الإتاوة:**

تعرف الإتاوة على أنها :"حق يدفع مقابل الاستفادة من امتياز معين ،مثل الحق المدفوع من طرف شركة استغلال منبع مياه طبيعية لأغراض تجارية ". [2]

كما عرفت الإتاوة بأنها" مبلغ من المال تحصل عليه الدولة جبرا من أصحاب العقار الذين استفادوا من زيادة قيمة العقار نتيجة تنفيذ احد المشروعات العامة ، دون أن يطلب مالك العقار تلك الخدمة أو أن يبذل جهدا في ذلك ، كأن تقوم الدولة بإنشاء طريق أو تعبيده فتزيد قيمة الأرض ، أو أن تبني مستشفى أو جامعة فتزيد قيمة الأرض المجاورة لها ، ففي هذه الحالات تلزم السلطات العامة مالك العقار بأداء فريضة نقدية معينة مقابل ما تحقق له من مزايا وفوائد". [3]

[1] – جايد مشكور العامري ،عقيل حميد جابر الحلو :" مدخل معاصر في علم المالية العامة "طبعة الثانية (بدون ذكر دار نشر و بلد)،2020،ص:55.

[2] –محمد عباس محرزي ، "اقتصاديات الجباية و الضرائب "،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،طبعة الخامسة ، الجزائر ،2013،ص:217.

[3] – جايد مشكور العامري ،عقيل حميد جابر الحلو ، مرجع سبق ذكره،ص:57.

✓ **خصائص الإتاوة:**[1]

1. **الصفة النقدية** :أي يكون المبلغ المقتطع نقدا أي في شكل أموال نقدية وليست عينة.
2. **جبرا**:الإتاوة إلزامية وليس للفرد الخيار في دفعها وهو مجبر على دفعها.
3. **خاص بالعقارات** :الإتاوة تمس فقط العقارات ولا تمس المنقولات وتدفع مرة واحدة.
4. **تمويل ميزانية الدولة** :أي الهدف من دفع الإتاوة هو النفع العام و المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية.

نستنتج مما سبق من تعاريف متعلقة بضريبة و رسم و إتاوة أن مفهوم الجباية أوسع من ذلك ،فالجباية ووفق التعريف السابق تتضمن الضرائب والرسوم إضافة إلى الإتاوات والمساهمات الاجتماعية، فالضرائب تأخذ حصة الأسد من الجباية من حيث حجم المداخل ومجال فرضها، ولأن الضريبة لا ترتبط بخدمة مباشر (منفعة الخاصة) يتلقاها المكلف نظير دفعه إياها كما هو الشأن بالنسبة للرسم.[2]

المطلب الثالث: مبادئ الأساسية للجباية

يقصد بالمبادئ الأساسية للضريبة مجموعة القواعد و الأسس التي يتعين على المشرع الضريبي مراعاتها و إتباعها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة ،وهي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة و مصلحة الخزينة العمومية من جهة آخرة، هذه المبادئ تعد بمثابة دستور عام يجب احترامها من أجل أن يتم تحقيق الأهداف المبتغاة من فرض الضريبة .

✓ **قاعدة العدالة :** [3]

يقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب مقدرته أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد

ولقد تطور مفهوم العدالة بتطور المجتمع ،فلدى التقليديين ،يقصد بالعدالة (عند أدام سميث مثلا) بان يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية ، أي تكون مساهماتهم متناسبة مع دخولهم ، غير انه

[1] – مبروكة حجار ،"تقويم السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف 1، 2016/2015 ،ص: 18.

[2] –سليمان عتير ، "دور الرقابة الجباية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية "،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، جامعة بسكرة ،2012/2011،ص:70.

[3] –حميدة بوزيدة ، " جباية المؤسسات "، ديوان مطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2004،ص:9.

حديثا تخذت فكرة العدالة منحنى أخر في سن القوانين الضريبية ، ذا أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، و عليه فلتحقيق عدالة اكبر في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد ، أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبية عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية ، فيلجا لعملية الاختلاف في المعاملة الضريبية.

✓ **قاعدة اليقين:**

ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام ،وهدف من ذلك أن يكون المكلف متيقنا بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا التباس فيها ، ومن ثم يمكنه أن يعرف مسبقا موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها و معدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها و غير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة ، إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب و الدفاع عنها ، حيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكلفين من النظام الضريبي .[1]

✓ **قاعدة الملائمة:**

والذي يعني ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف دافعها، بحث يتم فرضها في الوقت والطريقة التي تناسب وتلاءم رغبة الممول وظروفه بدرجة أكبر،و بحيث يتم فرضها وتحصيلها في الوقت والطريقة التي تناسب الممول وتتيح إمكانية دفعه من قبله، بحيث تكون أوقات تحصيلها تتناسب مع حصول الممول على دخله أو إيراداته وعوائده.[2]

✓ **قاعدة الاقتصاد في النفقة :**

و يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل والطرق التي لا تتكلف إدارة الضرائب مبالغ كبيرة ، خاصة إذا سادت إجراءات و تدابير إدارية في غاية التعقيد ، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها ، و مراعاة هذه لقاعدة يضمن الضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء منه من اجل الحصول عليه.[3]

[1] – محمد عباس المحرزي ، " المدخل إلى الجباية و الضرائب " ،دار النشر الخدمات التجارية و الجمركية و الاستثمارية ، الجزائر ،2010،ص:25.

[2] – فليح حسن خلف ،"المالية العامة ":عالم الكتب الحديث ،الأردن ،2008،ص:180.

[3] –محمد عباس المحرزي ، " المدخل إلى الجباية و الضرائب "،مرجع سبق ذكره،ص:26.

المبحث الثاني : التقسيمات الاقتصادي للجباية

يضم التصنيف الاقتصادي ثلاثة فئات من الضرائب :

- الضرائب على الدخل
- الضرائب على رأس المال
- الضرائب الإنفاق

المطلب الأول:الضرائب على الدخل

أولا:تعريف الدخل: [1]

عرفه الكلاسيكيون على انه: " مبلغ نقدي ناتج عن مصدر ثابت ، قد يكون رأسمال أو العمل أو تركيبتهما معا ، بصفة دورية منتظمة و بصورة متجددة ".

أما تعريف الاقتصادي للدخل فهو:" الزيادة النقدية في قيمة السلع و الخدمات لتي يستهلكها الشخص خلال فترة زمنية معينة ".

أما تعريف الجبائي فهو يجمع بين التعريفين السابقين ، حيث أن التعريف الكلاسيكي هو الاشمل ، لكن و في كل الحالات ، يتم الحصول على الدخل من خلال ممارسة نشاط بصفة اعتيادية من رف المكلف بالضريبة .

ثانيا: أنواع الضرائب على الدخل :

إن الضريبة على الدخل تفرض وفق لعدة مفاهيم تتمثل فيما يلي :[2]

✓ **الضرائب النوعية على فئات الدخل :**

تفرض الضرائب النوعية على فئات الدخل المختلفة، على أساس مصدر كل دخل، و في هذا النوع تعدد الأوعية الضريبية التي تفرض على أساسها الضريبة.

فالشخص الواحد من الممكن أن يقوم بعدة أنشطة ، و بالتالي تعدد الضرائب المفروضة عيه بحسب مصدر كل دخل ، و يمتاز هذا النظام بتنوع أحكام الضريبة المطبقة بحسب مصدر كل دخل و طبيعته ، من حيث أسلوب تقدير المادة الخاضعة للضريبة تحصيلها أو معدل الضريبة ذاتها.

[1] – محمد عباس محرزي، " اقتصاديات الجباية و الضرائب "، مرجع سبق ذكره، ص:89.

[2] – المرجع نفسه،ص،ص:96-97.

✓ **الضريبة على الدخل الإجمالي:**

و يقصد بها الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل المحقق بالضريبة من مصادر متعددة.[1]

ويعرفها المشرع الجزائري " يتم تأسيس ضريبة سنوية واحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".[2]

المطلب الثاني:الضرائب على رأس المال

أولا:تعريف رأس المال:[3]

بداية لابد أن نحدد تعريفا للرأس المال، فيعرف " بأنه مجموعة ما يمتلكه الشخص من أموال عقارية أو منقولة في لحضه زمنية معينة، سواء كانت منتجة للدخل أو غير منتجة ".

و يمكن تعريفه أيضا على انه مجموع الذمة المالية، القيم المملوكة من طرف المكلف بالضريبة، التي تم الحصول عليها من خلال عملية الادخار، تركة أو هبة.

ثانيا:أنواع الضرائب على الرأس المال :

تنقسم الضرائب على رأس المال إلى نوعين أساسين:

✓ **الضريبة على رأس المال التي تدفع من الدخل:**

في الحقيقة، تخص هذه الضريبة الدخل، لكنها تقوم على رأس المال مادام أنها تضم عناصر الثروة المحصل عليها، و تستهدف هذه الضريبة بصفة عامة، الإقامة، العقارات، القيم المنقولة، وسائل العمل، الحلي، التحف الأثرية....الخ، تتمثل خاصية الضريبة على إمكانية تشبيهها للضريبة على الدخل خاصة في عنصر الدورية، بالفعل، يتعلق الأمر هنا بضريبة سنوية أين تكون معدلاتها محددة عند مستويات دنيا، و يتبع في هذا الإطار الضريبة على الدخل فيما يخص نمط الخضوع للضريبة. [4]

✓ **الضرائب العرضية على رأس المال :**

تمس هذه الضريبة رأس المال في مادته أو في ذاته، و الضرائب على رأس المال هي على وجه الخصوص، الضرائب على فوائض قيمة أو الأرباح الثروة.فالزيادة في الثروة يمكن أن يخضع للضريبة إذا تم اخذ كوعاء رأس المال، فهذه

[1] – محمد عباس محرزي، " اقتصاديات الجباية الضرائب "، مرجع سبق ذكره، ص:96.

[2] –المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، لسنة 2021، ص: 10.

[3] – محمد عباس محرزي، مرجع نفسه، ص، ص:98-99.

[4] - المرجع نفسه ،ص:100.

الضرائب تقتطع جزء من رأس المال، و تفتقد إلى عنصر التجدد و الدورية، و لذلك فهي غير متكرر بل تفرض مرة واحدة لمناسبة معينة . [1]

المطلب الثالث: الضرائب على الإنفاق[2]

يطلق على الضرائب غير المباشرة ضرائب الإنفاق لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة.

فالضرائب غير المباشرة مرتبطة بتقدير الدخل بصورة غير مباشرة، بالنظر إلى وقائع و تصرفات معينة يقوم بها الفرد بصدد إنفاقه أو تداوله لدخله، ويمكن أن نقسم الضرائب على الإنفاق إلى نوعين رئيسيين: الضرائب على الاستهلاك و الضرائب على التداول.

✓ **الضرائب على الاستهلاك :**

تفرض الضريبة هنا على أساس واقعة الاستهلاك أو إنفاق الفرد لدخله، وهي ضريبة متنوعة و متعددة، و يمكن القول ،أن الضرائب على الاستهلاك تفرض بمناسبة استعمال الفرد لدخله للحصول على السلع و الخدمات التي يحتاج إليها، و تعدد الضرائب على الاستهلاك وفقا لطبيعة الأنظمة الضريبية ، إذا أن الأمر يتوقف دائما على مدى حاجة الدولة إلى المال ، فضلا عن أهمية تحقيق أغراض اقتصادية و اجتماعية من فرض الضريبة على الاستهلاك.

✓ **الضرائب على التداول :**

بعد إن يحصل الفرد على دخله ، فانه قد يقوم باستهلاك جزء منه في شراء ما يحتاج إليه من سلع و خدمات ، وهذا الجزء من الدخل هو الذي يفرض ع ليه الضريبة على الاستهلاك سالفة الذكر ، أما الجزء المتبقي من الدخل أما أن يدخره أو يقوم باستثماره في شكل شراء أصول جديدة، عقارية أو منقولة أو يقوم بالتصرف بالبيع في الأموال الموجودة لديه إلى شخص أخر.و في كلتا الحالتين فان المشرع الضريبي يفرض ضريبة على تداول و انتقال الأموال بين الأفراد و يطلق عليها الضرائب على التداول.

[1] – محمد عباس محرزي ، " اقتصاديات الجباية و الضرائب"،مرجع سبق ذكره ، ص،ص:102-103.

[2] – المرجع نفسه ،ص،ص:111-130 .

المبحث الثالث:مفاهيم حول السياسة الجبائية

تعتبر السياسة الجبائية جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي للمجتمع ، و هي ذات أهمية بالغة من طرف مسئولي الدولة و متخصصي دراسة الضرائب.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الجبائية و مقوماتها

تميزت السياسة الجبائية بالعديد من التطورات ، وهذا ما أدى إلى تعدد مفاهيم السياسة الجبائية مع تعدد أهدافها، وهذا ما سيتم تطرق له في المطلب .

أولا: مفهوم السياسة الجبائية

وتعرف السياسة الجبائية على أنها: " مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية آثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ". [1]

وفي تعريف أخر :" السياسة الجبائية مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية ". [2]

ومن هذين التعريفين يتضح أن للسياسة الجبائية عدة سمات تتلخص فيما يلي: [3]

- تعد السياسة الجبائية تشكيلة متكاملة من البرامج بغية تحقيق أهداف معينة؛
- ترتكز على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق والبرامج الموضوعة، ومنها الإعفاءات والتخفيضات؛
- تعد جزءا من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها.

[1] – شريف محمد، " السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي " ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ،2009-2010،ص:13.

[2] – قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، ديوان المطبوعات الوطنية، الجزائر، 2003،ص:139.

[3] – شريف محمد، المرجع نفسه،ص:14.

ثانيا: مقومات السياسة الجبائية

هناك العديد من مقومات السياسة الجبائية من أهمها :[1]

✓ **قدرة الأداء الجبائي :**

هي عبارة عن مردودية الضرائب في مجتمع معين، أي تحمل تكاليف تمويل الخزينة بهذه الموارد للابتعاد عن حدوث عجز فيها، بالتالي تلبية حاجات المجتمع بإعادة توزيع الموارد بين أفراد المجتمع في شكل خدمات.

✓ **المحيط الجبائي :**

هي عبارة عن البيئة التي يدرج فيها، و يختلف من بلد لآخر ومن دولة لأخرى وذلك حسب النظام الاقتصادي المطبق داخل الدولة، وحسب المستوى الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي لكل دولة.

✓ **الهياكل الجبائية:**

تعد الهياكل الجبائية قالبا لتطبيق السياسة الجبائية المدرجة في القوانين الجبائية، فكل من درجة تطور البلد وفعالية النظام الجبائي يعتبران العنصران المحددان لهذه الهياكل، فالهياكل الجبائية الفعالة تعمل على إعداد إستراتيجية جبائية للتوفيق بين مختلف الضرائب وضمان الاستمرارية على المدى الطويل.

[1] – خلاصي رضا،" النظام الجبائي الجزائري الحديث–جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين،الجزء الأول،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر ،2005،ص:23.

المطلب الثاني :أدوات السياسة الجبائية و أهدافها

أولا:أدوات السياسة الجبائية

تعتمد السياسة الجبائية على مجموعة من الأدوات وهو ما يعبر عنها بالنفقات الجبائية من أهمها نجد مايلي:[1]

الشكل رقم (01) : أدوات السياسة الجبائية

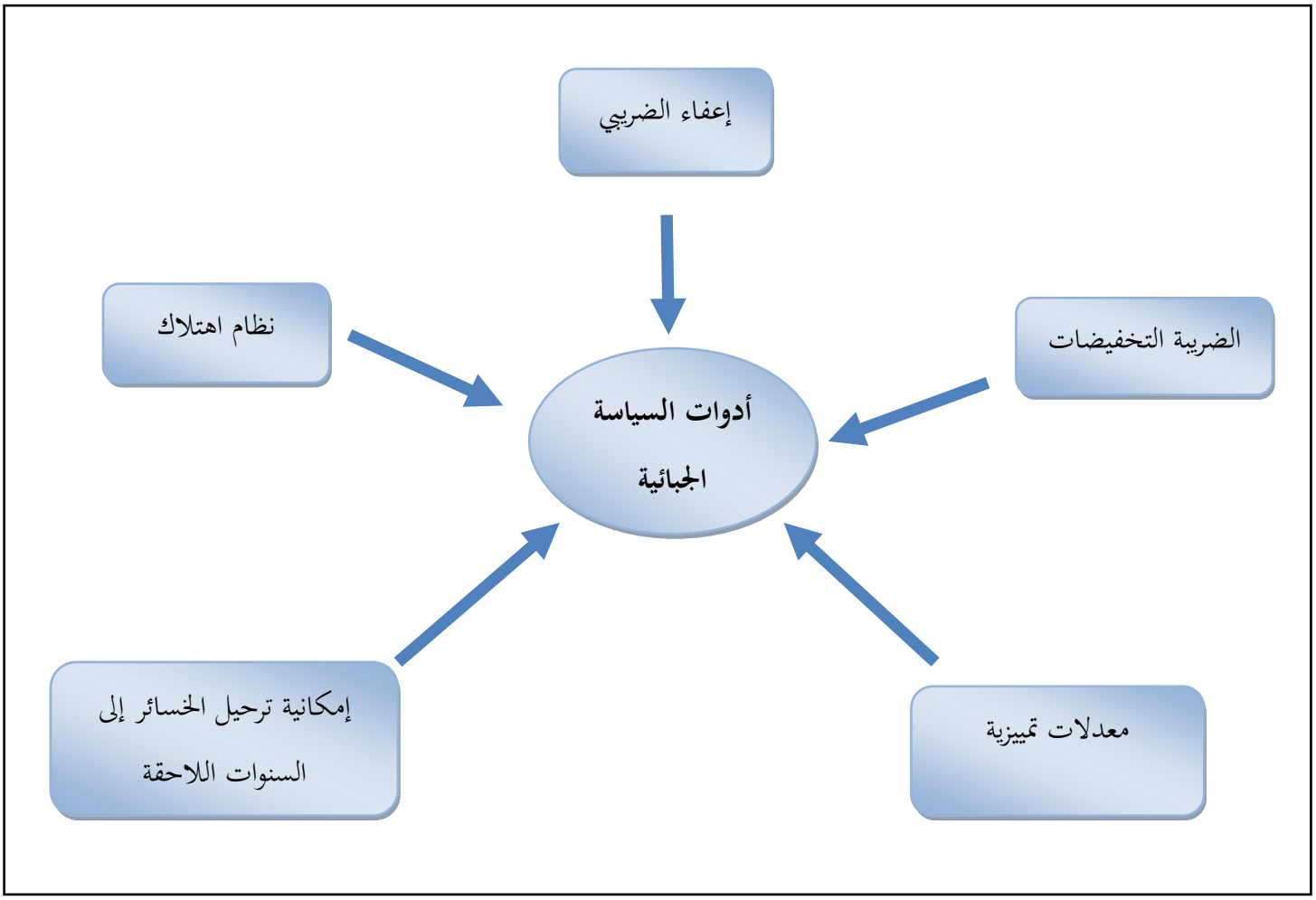

مصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على المرجع مبروكة حجار،" تقويم السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص،ص:22-24.

[1] - مبروكة حجار، "تقويم السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر " ،مرجع سبق ذكره،ص،ص:22-24.

✓ **الإعفاء الضريبي :** [1]

نعني بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين ، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويكون الإعفاء إما دائما أو مؤقتا.

1- **الإعفاء الدائم**: هي تلك التسهيلات الدائمة ، التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد ، و إحداث تغيرات في المجتمع من حيث رفع مستوى المعيشي و حتى الثقافي، أي أن الدولة تمنح هذا الإعفاء الدائم للمشروعات تبعا لأهمية نشاطها ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

2- **الإعفاء المؤقت**: ويسمى أيضا بالعطلة الضريبية، و يستمر هذا الإعفاء مدة معينة من حياة المشروع، وهي تتراوح عادة بين ثلاثة إلى عشر سنوات، كما أن مدة الإعفاء تربط بأهمية الاستثمار.

و من بين الآثار الايجابية للإعفاء الضريبي مايلي:

- زيادة الصافي المتوقع أن يحصل عليه المستثمر.
- تحقيق سيولة ذاتية للمستثمر.
- يمكن أن يتغير الهيكل التمويلي في صالح التمويل الذاتي.

✓ **التخفيضات الضريبة:** يمكن تقسيم التخفيضات إلى الأنواع التالية:[2]

1- التخفيضات المتعلقة بالمعدل:

تتمثل في أن يتم إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات خاصة بدل معدلات النظام العام مقابل الالتزام ببعض الشروط القانونية، كما هو مطبق على الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات في الجزائر حيث يتم تطبيق معدلا خاصا قدره 19 ٪ على أرباح الشركات في الجزائر التي تنشط في الإنتاج.

[1] – مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره،ص،ص:22-23.

[2] – المرجع نفسه،ص،ص:23-24.

2- التخفيضات المتعلقة بأساس الضريبة

وهي تلك التخفيضات التي تمس الأسف الخاضع للضريبة (الوعاء) قبل فرض الضريبة، مثل التخفيضات الممنوحة عند تقديم طلب مشترك لغرض توحيد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي ما بين الزوج والزوجة المحققين لمدا خيل خاضعة في الجزائر.

3- التخفيضات على المبلغ الضريبة

وهي تلك التخفيضات المطبقة على المبلغ النهائي للضريبة المستحقة مثل التخفيضات المطبقة على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي للمكلفين القاطنين والناشطين تجاريا في ولايات الجنوب الكبير في الجزائر.

✓ **نظام الاهتلاك**

يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص)، حيث تعامل التشريعات الضريبية أقساط الاهتلاك كأعباء قابلة للخصم عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي تساهم هذه الآلية في تخفيف العبء الضريبي على المشروع، إضافة إلى إعادة تكوين الأموال المستثمرة في المشروع من خلال تحديدها بعد نهاية حياتها الإنتاجية وهذا ما يجعل الاهتلاك من أهم عناصر التمويل الذاتي وتدعيم المركز المالي للمشروع.[1]

✓ **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:**

تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة ، بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة تنقل الخسائر أربعة سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة مثلا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، وإذا لم يعط الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الرابعة[2]

✓ **المعدلات التمييزية :**

ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات، يرتبط كل منها بنتائج محددة العمليات المشروع ، وهذه المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع، ومنه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسيا مع حجم

[1] – مبروكة حجار،مرجع سبق ذكره، ص:24.

[2] – المرجع نفسه،ص:24.

المشروع أو مدى مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية. ولعل أهم المجالات التي تبت فيها نجاح استخدام المعدلات الضريبية التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الحرة الصناعية، حيث عندما تكون إحدى الدول النامية سوق مناسبة لأحدى السلع الصناعية، ترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة فإنها تستطيع أن تجذب الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية للضرائب الجمركية على سبيل المثال-[1]

ثانيا: أهداف السياسة الجبائية

أصبحت السياسة الجبائية تؤدي دورا هاما في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من أجل تحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في:

✓ **الأهداف الاقتصادية:** [2]

- تحقيق العدالة التوزيعية للدخل والثروة بين أفراد المجتمع الواحد، من خلال توزيع الدخل والإنتاج بطريقة عادلة؛
- تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وذلك بتطوير وسائله مقارنة بالتزايد في الحجم السكاني، لأنه في حالة تفوق الزيادة السكانية عن حجم الإنتاج يضعف مستوى المعيشة ويقل نصيب الفرد من الدخل الوطن؛
- ضمان استقرار اقتصادي يتحقق من خلال الثبات في المستوى العام للأسعار، مؤداه | ضمان الحد الأدنى من المعيشة لذوي الدخول الضعيفة والمحدودة؛
- الكفاءة : وتعني الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاج، حيث يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة فهناك الكفاءة الفنية والتي تعني إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات باستخدام كافة العناصر الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع، وهناك ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية أو التوزيعية والتي تعني إنتاج السلع والخدمات بالكمية إلى يريدها المجتمع
- تخفيض معدلات البطالة: إذ تعتبر من الأهداف العامة للمجتمعات، وتستخدم العدد من الأدوات في سبيل تحقيق هذا الهدف ومنها السياسية الجبائية ؛

[1] – مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره ص: 25.

[2] – شريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

✓ **الأهداف الاجتماعية:** ومن هذه الأهداف نذكر :[1]

- القضاء على السلوكيات الاجتماعية غير المرغوب فيها، كالتقليل من معدلات استهلاك المنتجات الضارة كالسجائر والخمور للإسهام في تمويل عملية إصلاح برنامج التأمين الصحى، باعتبار أن رفع المعدلات الجبائية على هذه المنتجات من شأنه تحقيق فائدة على الصعيدين الحكومي والاجتماعي.
- المساهمة في الإقلال من حدة الأزمات السكنية، إذ تسخر في هذا المجال امتيازات جبائية. لمستثمري القطاع السكن ، وتدنيه المعادلات الجبائية على الأراضي لتشجيع الأفراد على بناء وحدات سكنية.
- إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع لتحقيق العدالة ، باستخدام سياسة الضرائب التصاعدية بالشرائح مع مداخيل جميع الطبقات، وكذلك خفض معدلات استهلاك السلع الكمالية .
- توجيه سياسة النسل بتثبيطه أو تشجيعه، إذ تعمد الدول التي تعاني تزايدا حادا في النمو السكاني إلى فرض ضرائب مرتفعة تتناسب مع عدد أفراد الأسرة، إذ تفرض على المولود الثاني بمعدل أعلى منه على المولود الأول، أما الدول التي تعاني تراجعا في النمو الديموغرافي فتبادر إلى الإعفاءات على الرؤوس قصد تشجيعهم على الإنجاب.
- تشجيع المؤسسات والجمعيات ذات النفع العام بتقديم تسهيلات جبائية من شأنها تطوير نشاطها لتعم المنفعة الجميع.

المطلب الثالث:علاقة السياسة الجبائية بالنظام الجبائي و الاقتصادي

سنستعرض بطرح علاقة السياسة الجبائية لكلا نظامين الجبائي و الاقتصادي.

أولا:السياسة الجبائية و النظام الجبائي

✓ **مفهوم النظام الجبائي**

حيث عرف النظام الجبائي على انه عبارة عن مجموعة من الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين بما فيه الضرائب المباشرة و غير المباشرة العامة و النوعية و بعد أداة فعالة في الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها[2]

[1] – شريف محمد،مرجع سبق ذكره،ص،ص:21- 22.

[2] – محمد خالد المهايني، "دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن "،المجلد 19،العدد02،2003،ص:261.

حيث عرف أيضا على انه: "مجموعة محدودة و مختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع و تشكل في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية و اللوائح التنفيذية من اجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية "[1]

✓ **أهداف النظام الجبائي**

يهدف النظام الجبائي إلى تحقيق جملة من الأهداف مسطرة وفق خطط اقتصادية اجتماعية و سياسية، و من أبرز هذه الأهداف نذكر:[2]

- **أهداف مالية** :و تقتضي تحقيق إيراد مالي يغطي التكاليف العامة للدولة.
- **أهداف تصحيحية** :من خلال تصحيح الاختلالات و اللاتوازنات، مثل تلك التي تحدث نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخل ؛ والتي يمكن معالجتها عن طريق اعتماد الضريبة بالشرائح.
- **أهداف تنموية** :و تقتضي العملية تشجيع الادخار و الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و القضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي.

✓ **علاقة السياسة الجبائية بالنظام الجبائي**

إن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام الجبائي، ما هي إلا أهداف السياسة الجبائية ذاتها: [3]

- تستخدم السياسة الجبائية كأداة لحل المشاكل التي تعترض النظام الجبائي.
- يعتبر النظام الجبائي ترجمة تقنية للسياسة الجبائية التي ذات جزء من السياسة الاقتصادية العامة التي تخططها الدولة .
- اختلاف النظم الجبائية بين الدول، لا يعني اختلاف السياسة الجبائية لتلك الدول.

[1] – مبروكة حجار ، مرجع سبق ذكره،ص:30.

[2] – شريف محمد،مرجع سبق ذكره،ص:33.

[3] – مرجع نفسه،ص:35.

ثانيا :السياسة الجبائية و النظام الاقتصادي

✓ **مفهوم النظام الاقتصادي**

يعرف النظام الاقتصادي على أنّه مجموعةٌ من العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم وتدير وتُنظّم حياة مجتمعٍ ما اقتصادياً في زمن مُعين، حيث يؤثّر هذا النظام في طبيعة العلاقات المتبادلة بين البشر ومختلف الموارد وعلى رأسها الموارد الطبيعيّة[1].

✓ **الهيكل الجبائي و النظام الاقتصادي الرأسمالي:**[2]

إن أهم ما يتسم به النظام الرأسمالي هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ،و أن التوازن يتحقق تلقائيا دون تدخل الدولة ،وهذا مدعاة إلى تشجيع الخواص على الاعتمار مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع و زيادة الدخل القومي.

ولما كانت الحكومة في ظل النظام الرأسمالي لا تملك الكثير من الموارد الاقتصادية ، وأن المجتمعات تعارض حصول الدولة على الموارد جيرا عن طريق الاستيلاء و المصادرة ظهرت الحاجة لفرض الضرائب لتمكينها من إيرادات تمول كما نفقاتها.

ولتحقق الدولة ما تسعى إليه المجتمعات الرأسمالية، كان لزاما عليها استخدام أحدث الفنون الجبائية لدفع قطاعات النشاط الاقتصادي، و أن يحتوي النظام الجبائي على حوافز تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق الآثار المرغوب فيها، فالضريبة أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي لدرجة أن السياسة الجبائية في أحوال معينة يمكن أن تتكامل و تندمج مع السياسة الاقتصادية .

وعليه فإن الضرائب تلعب في النظم الرأسمالية دورا أكر من ذلك الذي تؤديه في النظم الاشتراكية، حيث يمكنها تشجيع الاستثمار الخاص وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المجتمع.

[1] – موسوعة الالكترونية ،"موضوع "،" مفهوم النظام الاقتصادي "/https://mawdoo3.Com،تاريخ الاطلاع:2021/06/25،على الساعة 14:00:.

[2] –شريف محمد،مرجع سيق ذكره،ص:36.

✓ **الهيكل و النظام الاقتصادي الاشتراكي**[1]

إن ابرز ما يميز النظام الاشتراكي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وأن الدولة مسؤولة عن تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، هذا ما برز حاجة الدولة إلى نظام جبائي دو حصيلة أوسع لتغطية حجم النفقات المتزايدة، حيث تعمد لفرض الجزء الأكبر من ضرائبها على القطاع العام، لأنه لا توجد ملكية خاصة ، و بالتالي لا لزوم لفرض ضريبة على الدخول، لأنها موزعة أصلا من الدولة وهي التي تحددها مباشرة عند المستويات التي ترى أنها عادلة

[1] -شريف محمد،مرجع سبق ذكره،ص:37.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا إلى الإطار النظري للجباية، استخلصنا أن الجباية أوسع من الضريبة ، فالجباية تشمل الضريبة و الرسم بالإضافة إلى الإتاوة ، و يتضح كذلك أن الجباية تغيرت عبر التاريخ فأخذت تتكيف مع مختلف الأوضاع لتي تعيشها الدولة سواء من حيث طبيعتها أو أهدافها .

تعتبر السياسة الجباية وسيلة متميزة من بين وسائل السياسة المالية للدولة،فهي تصمم من اجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي .

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص

- المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص
- المبحث الثاني: عوامل نمو القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية
- المبحث الثالث: الامتيازات الجبائية للقطاع الخاص

تمهيد:

يلعب القطاع الخاص دورا بارزا في غالبية المجتمعات المحلية خاصة من ناحية التنمية، حيث أنه يمثل ركيزة هامة في تحقيق ذلك. فالتوجه السائد اليوم في الاقتصاديات الدولية وإشراك القطاع الخاص في التنمية من خلال تشجيع وتوفير البيئة الداعمة لما له من أهمية في الشراكة لتحقيق التنمية في ظل موجة تحول الاقتصاديات الشامية نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص على أخذ أدوار لمل يتميز به من القدرة على الابتكار الجديد.

وخصصنا هذا الفصل لدراسة الجانب المرتبطة بالقطاع الخاص وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية القطاع الخاص ومفهومه ، مقومات القطاع الخاص بالإضافة إلى أهداف و أهمية القطاع الخاص ،ثم تعرضنا في المبحث الثاني إلى القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والعوامل المحددة لنموه بالإضافة إلى دوره في تكوين القيمة المضافة والمبحث الثالث و الأخير خصصناه للامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص شمل هذا المبحث مختلف الامتيازات المرتبطة بالضرائب الدخل ،الرسم على القيمة المضافة ،الرسم على النشاط المهني.

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي لمختلف النشاطات، وحيث سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على نشأة القطاع الخاص ومفهومه، مقوماته، وأهميته وأهدافه لذا سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول: نشأة القطاع الخاص ومفهومه

أولا: نشأة القطاع الخاص

لقد بدأ اقتصاد السوق مع بداية الحياة الإنسانية، وبعد انتهاء الاقتصاد البدائي جاءت مرونة السوق وحيويتها، فهي دائمة التغير والتطور والتلاؤم مع المتغيرات البيئية والتكنولوجية والأسواق في العصور الوسطى وفي عصر الثورة الصناعية في أوروبا، والأسواق الحديثة في وقتنا، هي تختلف عن بعضها البعض. ولقد اكتشف الإنسان في وقت مبكر أهمية التخصص وتقسيم العمل وكانت السوق هي الأداة الأساسية المساعدة على تطور المبادلات ونموها.

ونظام السوق في تطوره كان محصلة لتفاعلات مشتركة بين المنتجين والمستهلكين، فجعل السوق يتميز بتنظيم دقيق للعلاقات الاقتصادية، مع بروز التنسيق بين قراراتهم الفردية المستقلة وتحقيق نوع من التوازن العام التلقائي دون وجود سلطة عليا، فنجد أن البائع يسعى إلى بيع سلعته بأعلى الأسعار في سبيل تحقيق أفضل النتائج بالنسبة له، والمشتري يسعى إلى شراء بأدنى الأسعار، وهذه الأخيرة تتغير صعودا ونزولا وهذه إشارة للمنتجين والمستهلكين لتغيير سلوكهم في المستقبل، وهنا يلعب السوق دورا باعتباره تنظيما محكما لعلاقات الإنتاج والاستهلاك دون تدخل الدولة.

لقد بدأت ركائز وشروط السوق الفكر الاقتصادي بنظرية "آدم سميث " في بداية الربع الأخير من القرن 18 في كتابه "ثروة الأمم" الصادر في 1776 والذي ناد بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة للشؤون الاقتصادية فإن جهاز السوق هو الكفيل بالقيام بالعملية الاقتصادية إنتاجا، استهلاكا، وتوزيعا وأنه يملك القدرة والكفاءة في الأداء وتخصيص الموارد بين الأنشطة المختلفة وتحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين فروع الاقتصاد المختلفة وأن جهاز الثمن قادر على تحقيق هذه الوظيفة في التخصيص والتوازن العام والنمو الاقتصادي.[1]

وتزامن ظهور كتاب لآدم سميث، مع قيام الثورة الأمريكية عام 1776 الثورة الفرنسية عام 1789 اللتين بشرتا بالحرية والثورة الليبرالية.

[1]- محمد عبده فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، القاهرة: مكتبة مدلولي، 2004، ص، ص:49،52.

إلا أن القرن 19 جاء حافلا بالدعوات الشمولية بتدخل الدولة، ثم جاء القرن 20 ليشهد تجارب النظم التدخلية والشمولية من فاشية ونازية وماركسية، حتى ساد انطباع أن الليبرالية هي من تراق الماضي لا يتجاوب مع حقائق العصر، فقد كانت "أزمة الكساد العالمية" لسنة 1929 آخر فاضح للنظام الليبرالي وعصفت بكل الاعتقادات بالسوق وحيادية الدولة، فقد ظهرت الكينزية بقيادة كينز عام 1936 الذي خالف النظرية الكلاسيكية، ودعى إلى تدخل الدولة لإنعاش الاقتصاد فبدأت تلك الدول الأخذ بأفكار "كينز" التي وضعها كحل للأزمة العالمية لسنة 1929 في محاولة منه لإصلاح النظام الرأسمال الليبرالي وتجنيبه الأزمات.

بدأت الدول الرأسمالية بذلك في التدخل في الشؤون الاقتصادية، بالإضافة إلى ظهور الأنظمة الشمولية الاشتراكية، وظهور الثورات التحريرية في بلدان العلم الثالث، وهو ما جعل تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أمر ضروري.

لقد أدى هذا التوسع في التدخل الحكومي إلى كبر حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فلجأت الكثير من الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي لتحقيق التنمية لعجز القطاع العام، هذا ما أدى إلى ظهور مشكلة المديونية الخارجية، وهو ما أدى بدوره بالدول إلى التفكير في بيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، التي كانت الدول الرأسمالية الغنية وراء هذا الطرح.

هكذا كان الحديث عن الليبرالية بعد انهيار النظم الشمولية والاستبدادية، ومنه بدأ إطار الليبرالية تستعيد مكانتها، فبدأت الخصخصة في إطار تحول كبير إلى النظام الليبرالي العالمي الجديد الذي يعطي القطاع الخاص الدور الرائد في الاقتصاد. يعود ظهور الخوصصة كسياسة اقتصادية إلى أوائل الثمانينات بدءا بحكومة المملكة المتحدة التي نفذتها برئاسة "مارجريت تانشر" رئيسة الوزراء في ذلك الوقت، وكان يعمل بمبدأ أساسي هو"المخاطرة والعائد" وأنه كلما زادت درجة المخاطرة زاد معها العائد المتوسط بهذه الفكرة أصبح الآن القطاع الخاص ينمو ويتطور تبعا للخطوات التي اتخذتها كل دولة، والطريقة التي انتهجتها في عملية التحول إلى القطاع الخاص.[1]

[1]-محمد عبده فاضل الربيعي، مرجع سابق ص ص:52،54.

ثانيا: مفهوم القطاع الخاص

لقد اختلفت معظم الآراء والدراسات العلمية في تحديد تعريف القطاع الخاص وذلك لاستخدام مصطلحات كثيرة مرتبطة بالقطاع الخاص كالملكية الخاصة ... وغيرها. إلا أن التمييز بين هذه المصطلحات يعد أمرا ضروريا في الدراسات العلمية لاسيما غي حقل العلوم الاقتصادية والاجتماعية مراعاة للدقة في التعبير.

من هنا ظهرت تعاريف مختلفة تعكس الاختلافات الفكرية والأيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين وغيرهم.

فيعرفه البعض بأنه: "ذلك الجزء الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص أو الشركات المساهمة".

ويعرفه البعض الآخر بأنه: "الجزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة".[1]

ويعرف أيضا هو القطاع المملوك للخواص يتولى آليات السوق وتوجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أخص ربح ممكن).[2]

كما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه (القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، تتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن).

وقد قسموه إلى قسمين هما:

قطاع خاص نظامي: وهذا القطاع يعمل في حيز منظم، حيث يتم ترتيب العمل من بيع وشراء، أو صادر ووارد وجميع التعاملات الأخرى في سجلات نظامية (حسابية).

قطاع خاص غير نظامي: وهذا القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعامله سجلات نظامية، فهو قطاع حرفي يعتمد على البساطة والثقة أكثر من العمل الحسابي المنظم، أي ليس هناك قواعد تضبط آليات عمله.

[1]– حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1995) ص 203-204.

[2]–ياسمين نوري، "مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والمواقع الميداني، 1962-2012"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تبزي وزو، 2015، ص :22.

نستنتج من هذه التعارف أن القطاع الخاص يعمل في جو المنافسة الحرة وذلك من أجل تحقيق أعلى نسب من الأرباح وهذا راجع إلى عدم تدخل الدولة أي الملكية الخاصة، وتصرفه الحر في رأسماله.[1]

المطلب الثاني: مقومات القطاع الخاص

فلنجاح القطاع الخاص وعدم تعرضه للتهميش لابد من توفر مجموعة من المقومات أهمها:

- وضوح الهدف للقطاع الخاص وهو هدف واحد الربح الأقصى.
- توظيف العدد الضروري من العمال لتحقيق الإنتاجية.
- التوسيع في استخدام مبدأ الثواب والعقاب، أي للقطاع نظام المكافآت والحوافز كالترقية مثلا، ومعاقبة المقصرين.
- إدراك الأفراد والمجتمع لأهمية المدخرات: فالقطاع الخاص يكتب له النجاح متى كان الفرد والمجتمع مدركا لأهمية المدخرات وراغبين في التضحية بتحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة، مما يحقق زيادة في الإنتاجية ... وغيرها.
- إن عملية النجاح والاستمرار في السوق التنافسي يتوجب على رجال الأعمال الإبداع في التنظيم الذي يؤدي إلى حسن التوفيق بين عناصر الإنتاج، والتنسيق بينها والاختيار الأمثل للتوليفة المثلى اللازمة للقيام العملية الإنتاجية من حيث الكمية والنوعية، وبالتالي الزيادة في الإنتاجية فزيادة ثروة رجال الأعمال تؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع ككل، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، وهو ما يعني نجاح القطاع الخاص.
- الاستفادة من المهارات والمعرفة: فرأس المال البشري المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا يعطي للشركات ميزة تنافسية في قدراتها التنظيمية، وكفاءتها الإدارية بما في ذلك إدارة القوى العاملة، والمهارات والتعليم، وقابلية التأقلم الخاصة بموظفيها.[2]

[1]-إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الإمارات العربية المتحدة (دبي)، الطبعة الأولى، 1422-2011، ص 137.

[2]-محمد عبده الفاضل الربيعي ،"الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية"، ص ،ص: 55-56.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية القطاع الخاص

أولا: الأهداف

إن أهداف القطاع الخاص المالية، الاقتصادية، والسياسية في مجملها تجتمع بغرض إبراز مكانته في دفع العجلة التنموية المحلية: [1]

- –رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بإدخالها في وسط تنافسي يجمعها
- بالكثير من المؤسسات الشبيهة.
- –تحسين نوعية المنتجات والخدمات.
- –الفعالية في اتخاذ القرارات.
- –التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بغرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير
- والاستفادة من الشركات الأجنبية.
- –تخفيض العجز في ميزانية الدولة، أي التقليل من الأعباء وذلك بسبب الأموال الموجهة للقطاعات الغير ناجحة.
- –خلق بنية أكثر ملائمة للاقتصاد المحلي وجلب رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية.
- –الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة بين القطاع العام والخاص.

ثانيا: أهمية القطاع الخاص

تبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط، ودفع عجلة الاقتصاد المحلي، وذلك إيجاد وزيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي لن تؤدي فقط إلى زيادة مداخيلهم، وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير حياة كريمة لهم. بل سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوى الإيرادات الضريبية، كما من شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم، سواء وجد في الموازنة العامة أو الميزان التجاري، أو في ميزان المدفوعات، وتقليص

[1] – سفيان ابن عبد العزيز، " دعم وتطوير القطاع كلية الترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات" مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 61(2013) : ص 174.

حجم المديونية بكلا شقيها الداخلي والخارجي، وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية، ومحاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام.[1]

إن القطاع الخاص يعد إحدى مكونات الحكومة حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الاقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر والتنافسي يولد فرصا أكثر لعملية التنمية المحلية.[2]

بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية لجلب القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي ورفع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية، لهذا فأهمية القطاع الخاص تظهر في العديد من المجالات من خلال فتح فضاء لاستقلالية الوسائط الثقافية، وتعزيز حرية التعبير والنقد والإبداع. كما أنه من المتوقع أن تساهم الروح التنافسية من تأسيس قاعدة الاستثمار الداخلي والخارجي، وتطوير فرص من خلق مشاريع تنموية حيوية تعود على الدولة بفوائد اقتصادية واجتماعية، وتحسين البيئة الاستثمارية بجذب استثمارات القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب الناتج المحلي وحفز النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية.[3]

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد المحلي ككل، مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين وبشكل خاص المجتمعات التي تتبني في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العلمية. [4] كما تبرز أهمية القطاع الخاص في تنمية وتقدم الدول فكثير من تجارب الدول المتقدمة تشهد كيفية تحول المؤسسات والمراكز الحكومية من يد الحكومة إلى القطاع الخاص، وذلك لقدرة هذا الأخير على الابتكار وبذل الجهد في الإدارة، وفي تحسين وتنمية أمواله. فالقطاع الخاص هو عمود أي دولة ومن دون جهده لن يكون هناك مشروع وطني مستقل.

---

[1]–محمد حسن آل ياسين ، " الخصخصة إطارها الفلسفي وتطبيقاتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد 04(2001)، ص 33.

[2]– صالح زياني، مراد بن سعيد، "الحوكمة البيئية العالمية –قضايا وإشكالات"، (الجزائر : دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 35.

[3]– خيرة بن عبد العزيز،" الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي–دراسة مقارنة "،أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2014/2013)، ص 52.

[4]– عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–مجلة الباحث، العدد 07(2010)، ص 03.

وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية القطاع الخاص في نقاط:

- -زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار.
- -رفع فعالية الاقتصاد وتحسين أدائه.
- -إعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام والخاص.
- -العمل على تحسين وضع الحكومة المالي.
- -تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات.
- -محاربة الفساد الاقتصادي والقضاء على آلياته.
- -تحقيق الفعالية في عملية التنمية، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الحديثة.

المبحث الثاني: عوامل نمو القطاع الخاص ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

يعد القطاع الخاص أساس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان، حيث يتطلب هذا القطاع توافر مجموعة من العوامل لنموه وتحقيق التنمية، والقيمة المضافة. ولذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والعوامل المحددة لنموه، ودور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة لذا سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب

المطلب الأول: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية بمناخ الاستثمار ومن بين أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص ما يلي:[1]

- ✓ **معدل نمو الناتج:**

هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تساهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي الأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

- ✓ **القروض المصرفية:**

لا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في السنوات اللاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة، وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تميل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع أسهم جديدة، ونجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمارات في الغالب على القروض المصرفية لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

[1]– مبروكة حجار،" تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014"،(أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف-1-،2015-2016)، ص، ص : 72-73.

✓ **سعر الفائدة:**

فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فليس هناك اتفاق عام بين الباحثين حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فهناك من يرى أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري وهناك من طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة و نادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة تهدف إلى زيادة حجم الاستثمار، وذلك باعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة تؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس المنافسة التي ستؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية.

✓ **سعر الصرف:**

يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة للارتفاع في المتوسط العام للأسعار محليا بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات، وعليه فمن المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى التراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي.

✓ **الضرائب:**[1]

تؤثر الضرائب المباشرة سلبا في الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار، كما يمكن أن تؤدى ضرائب الاستهلاك إلى تخفيض الطلب على المنتجات مما قد يؤدى إلى خفض الاستثمار، وفي هذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر للضريبة.

✓ **الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام:**

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات بنسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي

1- مولاي لخضر عبد الرزاق بونوة شعيب،" دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية"-دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 104-143.

بهدف معالجة للتضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار وذلك من خلال:

- قد يكون للإنفاق الحكومي على البنية التحتية أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع بصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها لتنفيذ مشاريعهم الجديدة، والعكس يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا إذا اهتمت الدولة بالإنفاق على تلك بالبنى التحتية.
- قد تكون العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي مما يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الفائدة على القروض فتزيد من تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

✓ **الديون الخارجية:**

تعتبر الديون الخارجية مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية فلا مشكلة من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلالها في مشاريع استثمارية مجدية، لكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

✓ **الاستقرار الاقتصادي:**

يقصد بالاستقرار السياسي بلغة التوازن: تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظف الكامل بدون تضخم والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

يعد التغير في نمو عرض النقود والحساب الجاري لميزان المدفوعات من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي ويمكن التأثير السلبي لخفض معدل نمو عرض النقود على الاستثمار الخاص من خلال:

- تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقية مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار.

– تقييد عرض النقود يتسبب في تقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

✓ **الاستقرار السياسي:**

إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري، فالدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية.

✓ **الاستقرار التشريعي:**

تعتبر الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر فعدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسات وتوقع العدول عن القوانين المطبقة وعدم الاستقرار التشريعي يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري.

✓ **البنية التحتية المادية والاجتماعية:**

تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما الطرقات والطاقة والموانئ والمياه والاتصالات، إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة، والتكوين، وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة في تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، تمكين نمو الشركات وتوسعها.

ما يمكن قوله هو أن مشاركة القطاع الخاص بفاعلية وحيوية في عجلة التنمية الاقتصادية وغيرها، تتطلب من الحكومات والجهات المعنية توفير المناخ الملائم له للاستثمار والتوسع، واقتصار دور الدولة في الرقابة وسن القوانين والتشريعات

✓ **حكم القانون:**

يعني حكم القانون إن قرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي شأن كل مواطن إتباعها وتشكل القوانين أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص. حيث يسير تقرير البنك الدولي إلى أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5%إلى 1% في السنة.

المطلب الثاني: القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية:

يعتبر القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي لأية دولة، إضافة إلى ما يحققه من تنمية اقتصادية، حيث يظهر ذلك من خلال:

✓ **تحقيق النمو الاقتصادي:**

يعتبر القطاع الخاص بمثابة القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل، يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر هذا القطاع المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذلك للمنافسة السائدة في السوق، فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي متواصل، هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثمة المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابيا على عملية النمو الاقتصادي. فالعديد من الدراسات تؤكد أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل.[1]

✓ **تنشيط التجارة الخارجية:**

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، تبعا لتحول الاقتصاد الوطني من نموذج اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى نموذج اقتصاد التبادل التجاري مع العلم الخارجي، ما يساعد على ذلك هو اكتشاف فئات من رجال الأعمال، أن المؤسسات المالية قادرة على تجميع الأموال من الآخرين من أجل الاستثمار لها، والأهم في هذه العملية هو عندما تبدأ الاستثمارات تتحول من القطاعين التجاري والمالي إلى القطاع الصناعي في إطار التنمية.

✓ **دور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية:**

حتى يحقق القطاع الخاص استثمارا ناجحا، على سياسته الاستثمارية أن تكون واضحة، تساهم في توفير الإمكانات وتهيئ الظروف المناسبة للعمل، إضافة إلى إيجاد أساليب تمويل من خلال موارده الخاصة، التي يقوم باستغلالها،

[1]–كريم بودخدخ ومسعود بودخدخ، مداخلة بعنوان "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، في الملتقى حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري وتخطيط لمرحلة ما بعد البترول، 20-21 نوفمبر2011، ص، ص: 3-4.

لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، بأقل التكاليف وفي أقصر مدة زمنية ممكنة، لتفادي التكاليف الإضافية، غير المرغوب فيها. فهو يرى ضرورة بيع المنتوج لتفادي الخسائر، التي تعود عليه وعلى الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة

يعتبر الإنتاجي المحلي الخام بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة تقييم النمو الاقتصادي، ومنه ستكون القيمة المضافة بمثابة وسيلة تحليل للحكم على مدى مساهمة ككل قطاع أو فرع في هذا النمو المحقق، وبالتالي سنستغل هذا المفهوم في توضيح وتطور مكانة القطاع الخاص، هذا يمكن تعريف القيمة المضافة على أنها إجمالي الإنتاجي الخام مطروحا منه الاستهلاك الوسيط المستخدم في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

الجدول(01): تطور هياكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع[2]

البيان	1974	1984	1994	2004
قطاع عمومي	% 58.6	%96.5	%53.4	%52
قطاع خاص	%41.4	%40.5	%46.6	%48
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق بونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–"، مجلة الباحث،العدد07،(2010/2009)، ص 148.

[1]– عبد القادر الصافي،" إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1995)، ص، ص: 151-152.

[2]– مولاي لخضر عبد الرزاق بونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–"، مجلة الباحث،العدد07،(2010/2009)، ص 148.

الجدول(02): تطور هيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر[1]

البيان	1981	1986	1990	1997	2006	2012
قيمة مضافة إجمالية	154.416,1	226.211,7	340.235,2	2.215.176,4	3.451.958,9	7.326.339
قيمة مضافة محققة من القطاع الخاص	45.845,7	89.212,1	155.827,7	1.012.570,6	1.642.907,1	3.096.518
نسبة مساهمة القطاع الخاص	%29,7	%39,4	%45,8	%45,71	%47,5	%42,26

المصدر: شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون تاريخ النشر، ص:9.

عرفت الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة 82-90 زيادة معتبرة يعود ذلك أساسا إلى برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية. وبعد سنة 1990 والتوجه لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق، ووضع إطار تشريعي جديد يشجع القطاع الخاص ويمنحه ضمانات ساهمت في إنعاش هذا الأخير وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5% سنة 2006.

[1]-فروخي وافية، مداخلة بعنوان "الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في الجزائر"، في الملتقى حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 06-07 نوفمبر 2018، ص، ص : 08،07.

المبحث الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص

لقد أصدرت القوانين المالية عدة امتيازات جبائية وهي الامتيازات المرتبطة بالضرائب عل الدخل،الرسم عل القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني وضعها المشرع من أجل تطبيقها والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: الامتيازات المرتبطة بالضرائب على الدخل

لقد وضع المشرع الجزائري جملة من الإعفاءات فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، والتي تخص الاستثمارات الخاصة، وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة.

أولا: الامتيازات المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 كما يلي:[1]

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة أرباح المؤسسات الذين يمارسون العديد الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه، وعدم احترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 26%.

تتمثل أهم الإعفاءات من هذه الضريبة فيما يلي:[2]

- المؤسسات المعتمدة التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين والهياكل التابعة لها.
- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية.
- الإرادات المحققة من طرف الفرق والهيئات التي تمارس نشاط مسرحيا.

[1]–المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2015.

[2]–النظام الجبائي الجزائري 2015، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال.

- صناديق التعاون الفلاحي للتموين والشراء، والاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه الهيئة المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة، والمسيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكمها باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء.
- الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ، وبيع المنتجات الفلاحة، وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه والمسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيرها باستثناء العمليات التالية:

أ) عمليات البيع المنجزة في محل البيع بالتجزئة يكون مستقلا عن المحل الرئيسي.

ب) عمليات التحويل المتعلقة بالمنتوجات غير تلك المخصصة لتغذية الإنسان والحيوانات أو تلك المستعملة كمادة أولية في الفلاحة أو الصناعة.

ج) عمليات محققة من المستعملين غير الشركاء التي رخصت بها التعاونيات أو اضطرت لقبولها، (يطبق هذا الإعفاء العمليات المنجزة من طرف تعاونيات الحبوب واتحاداتها مع الديوان الجزائري للحبوب والمتعلقة بشراء أو بيع أو تحويل أو نقل الحبوب، كما تستفيد أيضا من هذا الإعفاء العمليات المنجزة من قبل تعاونيات الحبوب في إطار برامج معدة من طرف الديوان أو بترخيص منه).

- يستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل المقاولين والترقويين الوطنين أو الأجانب وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي.
- تستفيد من إعفاء لمدة 3 سنوات اعتبارا من تاريخ بداية النشاط وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.[1]
- تستفيد من إعفاء لمدة 3سنوات النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من الضريبة على أرباح الشركات IBS وهذا ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وتمتد مدة الإعفاء إلى 6 سنوات إذا كانت الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيتها، وهذا ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، تضاف لمدة الإعفاء سنتين في حالة تعهد صاحب المؤسسة بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

[1]- المادة 10من قانون المالية لسنة 2011.

- في إطار تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات، فإنه تستفيد العمليات المدرة للعملة الصعبة من إعفاء الدائم لا سيما عمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير حسب رقم الأعمال المحققة بالعملة الصعبة، ماعدا نشاطات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.
- تعفى من الضريبة على أرباح الشركات، الأرباح الخاضعة للضريبة المتأتية من أنشطة إنجاز السكنات الاجتماعية والترقوية والريفية ضمن الشروط المحددة في دفتر الشروط أو الأعباء.

ويضاف إلى الإعفاءات السابقة التخفيضات التالية:

- تستفيد المداخيل المتأتية من الأنشطة الممارسة من قبل شركات في ولايات إليزي وتندوف وأدرار وتمنراست ولديهم موطن جبائي، في هذه الولايات ويقيمون بصفة دائمة، من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات ولمدة 5 سنوات ابتداء من جانفي 2015، لا يمس هذا التخفيض مداخيل الشركات العاملة في قطاع المحروقات والمناجم، باستثناء نشاطات توزيع وتسويق المنتجات البترولية والغازية.
- تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الجنوب والمستفيدة من الصندوق الخاص بتنمية الجنوب من تخفيض قدره 20% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات ولمدة 5 سنوات، وتستثنى من هذه الاستفادة المؤسسات البترولية.
- تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا من تخفيض قدره 15% من مبلغ الضريبة عل أرباح الشركات ولمدة 5 سنوات، تستثنى المؤسسات العاملة في مجال المحروقات.

ثانيا: الامتيازات المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي

تتمثل أهم هذه الإعفاءات الدائمة التي يستفيد منها الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي فيما يلي:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدين وكذا هياكل التابعة لها.
- إجمالي الدخول المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- الأرباح الناتجة عن الأنشطة الخاصة بإنجاز السكنات الاجتماعية والترقوية ضمن نفس الشروط المحددة في دفتر الأعباء.
- بالنسبة للإعفاءات المؤقتة فتتمثل في:

أ) يستفيد من إعفاء لمدة عشر سنوات الحرفيون التقليديون والممارسون لنشاط الفن الحرفي.

ب) يستفيد من إعفاء لمدة خمس سنوات مقاولو الأنشطة أو المشاريع المستفيدة من مساعدة من الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة.

ج) الأنشطة الممارسة من طرف الشباب المستثمر والمستفيدة من مساعدة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب من إعفاء لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ دخولها حيز النشاط، وترتفع مدة الإعفاء إلى ست سنوات عندما تمارس هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترقيتها، كما يمكن أن تستفيد الأنشطة السابقة من إعفاء لمدة سنتين إضافيتين إذا تعهد صاحب المؤسسة بتوظيف 3 عمال على الأقل وذلك لفترة غير محددة.

د) يستفيد من إعفاء لمدة ثلاث سنوات الاستثمارات المنجزة من قبل المستفيدين من نظام الدعم للأنشطة الإنتاجية الصادرة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

– أما فيما يخص التخفيضات الممنوحة في الضريبة على الدخل الإجمالي فتتمثل في:[1]

أ) يطبق على الأرباح المعاد استثمارها، تخفيض بنسبة 30% فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا لمجموعة من الشروط كإلزام المؤسسة بإعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات القابلة للإهتلاك، المنقولة منها أو غير منقولة كالعقارات، باستثناء السيارات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط. تتم عملية إعادة الاستثمار خلال سنة تحقيق الربح أو السنة الموالية كآخر أجل.

ب) يطبق على الربح الناتج عن نشاط المخبرة دون سواه، تخفيض بنسبة 35%.

المطلب الثاني: الامتيازات المرتبطة بالرسم على القيمة المضافة

يمكن تصنيف الإعفاءات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة إلى عمليات تتم بالداخل وأخرى لها علاقة بالخارج، أي على التصدير والاستيراد.

أولا: العمليات التي تتم الداخل المؤسسات:

تعفى من الرسم على القيمة المضافة في الداخل المؤسسات التي تقوم بالعمليات الآتية:

– عمليات البيع الخاصة بالخبز والدقيق الخبز المستعمل في صنع هذا الخبز والحبوب المستعملة في صنع هذا الدقيق، وكذا العمليات الخاصة بالسميد.

– عمليات البيع المتعلقة بالحليب، قشدة الحليب المركزين والممزوجين بالسكر أو محليين بمواد أخرى وغير الممزوجين.

[1]– المادة 21 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2012.

- عمليات البيع الخاصة بالمنتجات الصيدلانية الواردة في المدونة الوطنية للأدوية.

ثانيا: العمليات التي تتم عند الاستيراد

تعفى من الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد المؤسسات التي تقوم بالعمليات الآتية:

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة عند استيرادها للمنتجات المعفى بيعها في الداخل من الرسم المذكور.
- البضائع الموضوعة تحت أحد الأنظمة الموفقة للحقوق الجمركية المذكورة في المادة 11 و12 من القانون على رقم الأعمال.
- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالضائع المصدرة وذلك حسب الشروط المبينة في المادة 13 من القانون على رقم الأعمال.
- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع من مصدر وطني والمسامة إلى المحلات التجارية الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا.

ثالثا: العمليات التي تتم عند التصدير

تعفى من الرسم على القيمة المضافة عند التصدير العمليات الآتية:

- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة.
- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات التجارية الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا.

المطلب الثالث: الامتيازات المرتبطة بالرسم على النشاط المهنيTAP

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2%، ويرفع هذا المعدل إلى نسبة 3% فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري تحدد نسبة الرسم

بـ 2% مع تخفيض بنسبة 2%، ويخفض هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج.[1]

[1]-قانون المالية التكميلي 2015، المادة03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يعفى من الرسم على النشاط المهني:[1]

- الأشخاص الذين لا تتجاوز أرقام أعمالهم 130.000 دينار جزائري بالنسبة للأنشطة التجارية و100.000 دينار جزائري بالنسبة لمقدمي الخدمات.
- مبلغ عمليات البيع، الخاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع المدعمة من قبل ميزانية الدولة أو التي تستفيد من التعويض.
- مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير بما في ذلك كافة عمليات المعالجة قصد إنتاج المواد البترولية الموجهة مباشرة للتصدير.
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة والخاصة بالمواد الإستراتيجية المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 96-31 المؤرخ في 15 جانفي 1996 المتضمن كيفية تحديد أسعار بعض المواد والخدمات الإستراتيجية، عندما لا تفوق حدود الربح بالنسبة للبيع بالتجزئة نسبة 10%.
- الجزء المتعلق بتسديد القرض في إطار عقد الاعتماد الايجاري المالي.
- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة مثلما حددته المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار.

أما فيما يخص التخفيضات الممنوحة بخصوص الرسم على النشاط المهني فتتمثل في:[2]

- تستفيد من تخفيض بمعدل 30% من الرسم على النشاط المهني المؤسسات المحققة لمبالغ مالية من عمليات البيع بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة.
- تستفيد من تخفيض بمعدل 50% من الرسم على النشاط المهني المؤسسات المحققة لمبالغ مالية من عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة.
- تستفيد من تخفيض بمعدل 75% من الرسم على النشاط المهني عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغاز

[1]- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة نشرة 2012، ص113.

[2]- المادة219من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2012.

الجدول(03): أهم الامتيازات الواردة في القوانين الضريبية

طبيعة الاستثمار	الضرائب	طبيعة الامتيازات
الشباب المستثمر والمدعم بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ	TAP, IBS, IRG الرسم العقاري حقوق نقل الملكية TVA حقوق الجمارك	3سنوات بعد مزاولة النشاط 3 سنوات و6 سنوات في المناطق المعدة للترقية ابتداء من مزاولة النشاط إعفاء كلي عند الحصول على عقارات صناعية وعند إنشاء عقود الشركات الإعفاء عند اقتناء التجهيزات والمواد الأولية التي تدخل في الإنتاج معدل منخفض 5% على التجهيزات
استثمارات محققة من طرف أشخاص بدعم من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	حقوق الجمارك TVA حقوق الملكية	معدل منخفض5% على التجهيزات إعفاء التجهيزات المقتناة إعفاء كلي للعقود المرتبطة بالاستثمار فيما يخص العقارات
مجال التصدير	TVA TAP IBS	إعفاء كلي عند التصدير، إعفاء المشتريات للتصدير إعفاء تام لمدة 5 سنوات مع ضرورة إعادة استثمار الأرباح

المصدر: القوانين الضريبية لغاية سنة 2014

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن القطاع الخاص كان موجود منذ القدم لكن الاهتمام به كان غائب فهو يعتبر كفاعل حيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والذي أثبت تقليص كل من البطالة والعجز هذا ما أدى الاعتماد عليه من طرف الدول التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من أجل تغيير مسارها التنموي.

كما بين دور القطاع الخاص في مساهمته بالتنمية وذلك من خلال استعراض مساهمته في القيمة المضافة وفي النهاية تم التطرق إلى الامتيازات الجبائية والإعفاءات الممنوحة للقطاع الخاص وذلك من خلال الحدث عن امتيازات المتعلقة بكل من الضريبة على الدخل، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين شركتين خاصة و عامة

- ✓ المبحث الأول: اثر الضريبة على المؤسسة الخاصة "BOIPHARM"
- ✓ المبحث الثاني: اثر الضريبة على المؤسسة العامة "مجمع صيدال"
- ✓ المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين المؤسسة "BOIPHARM"

و مؤسسة "مجمع صيدال"

تمهيد:

بعدما تطرقنا لمختلف الجوانب النظرية ، من التطور التاريخي للجباية ومبادئها الأساسية و علاقتها بالسياسة الجبائية ومن جهة أخرى استعرضنا عوامل نمو القطاع الخاص و دوره في تكوين القيمة المضافة و الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص.

سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي و لذلك تم اختيار مؤسسة من قطاع الخاص، كعينة لتبيان ما تتحمله مؤسسة خاصة من ضرائب مترتب عليها وكذلك جميع الامتيازات التي يمكن للمؤسسة الاستفادة منها بهدف دراسة انعكاسات التي تحدثها الضريبة و كيف تؤثر في نشاطها على المنافسة في السوق و لذلك دعمنا هذه دراسة بإضافة مؤسسة من القطاع العام ذلك لتوضيح مدى إمكانية مؤسسة خاصة على مواجهة أعبائها الضريبية مقارنة بالمؤسسة عامة للعلم أنهما ينشطان في مجال صناعة الأدوية .

المبحث الأول:اثر الضريبة على المؤسسة الخاصة « BOIPHARM SPA »

« BOIPHARM » مؤسسة خاصة ،تختص في قطاع مستحضرات الصيدلانية و تعمل على إنتاج الأدوية و التوزيع بالجملة للمنتجات الصيدلانية و التوزيع على الصيدليات ، و تقديم الخدمات اللوجستية المتعلقة في صناعة الأدوية.

المطلب الأول:التعريف بالمؤسسة

مؤسسة « BOIPHARM » هي مؤسسة خاصة ذات أسهم، يقدر رأسمالها 000.5.104.375 تنشط هذه المؤسسة في قطاع إنتاج و توزيع الأدوية، مقرها في الرغاية الجزائر العاصمة.

BIOPHARM، مختبر صيدلاني جزائري ، هو مجموعة صناعية وتجارية استثمرت في قطاع الأدوية في أوائل التسعينيات(1990) ولديها اليوم وحدة إنتاج تلبي المعايير الدولية وشبكة توزيع لتجار الجملة وتجار التجزئة والصيدليات بعد ما يقرب من عقدين من النشاط المكثف ، وصلت BIOPHARM إلى مرحلة مهمة في تطورها تتطلب إعادة هيكلة.

بدأت BIOPHARM من خلال تكييف هيكلها التنظيمي تدريجيًا كمجموعة حول أعمالها المختلفة:

- إنتاج الأدوية من خلال BIOPHARM ، والتي تظل النواة المركزية للمجموعة ؛
- توزيع المنتجات الصيدلانية بالجملة من خلال BIOPHARM DISTRIBUTION ؛
- التوزيع على الصيدليات من خلال BIOPURE ؛
- الترويج الطبي والمعلومات، من خلال(HHI) معلومات صحة الإنسان؛
- الخدمات اللوجستية لصناعة الأدوية من خلالBIOPHARM LOGISTIC

الجانب الجبائي للمؤسسة:

تخضع المؤسسة للنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي،حيث تلتزم بدفع الضرائب التالية :

- ضريبة أرباح الشركات (IBS)، بمعدل 19% على أساس الربح المحقق.
- الضريبة على النشاط المهني(TAP)، بمعدل 1% على أساس رقم أعمال المحقق.
- الضريبة على القيمة المضافة بمعدل 19% و التي تدفعها لإدارة الضرائب .

- الرسم العقاري على أساس جميع الممتلكات العقارية التي بحوزت المؤسسة سواء كانت مبنية أو غير مبنية .

المطلب الثاني:عرض جداول حساب النتائج و الميزانيات العامة

سنستعرض في هذا المطلب حسابات النتائج و الميزانيات المالية الخاصة بفترة الدراسة الممتدة من 2017 الى2019 .

أولا:جدول حساب النتائج لسنوات التالية: (2017،2018،2019) [1]

البيان	2017	2018	2019
المبيعات و المنتجات المرفقة	6.658	9.699	10.525
تغير المخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	154	477	172
الإنتاج المثبت	–	–	–
إعانات الاستغلال	–	–	–
1/ إنتاج السنة المالية	**6.812**	**10.177**	**10.352**
المشتريات المستهلكة	(2.138)	(3.469)	(3.644)
الخدمات الخارجية و الخدمات الخارجية أخرى	(1.356)	(1.780)	(1.893)
2/ استهلاك السنة المالية	**(3.495)**	**(5.249)**	**(5.537)**
3/القيمة المضافة (1–2)	**3.317**	**4.928**	**4.815**
أعباء المستخدمين	649	1.226	1.372
الضرائب و الرسوم ز المدفوعات المشابهة	22	35	27
4/الفائض إجمالي عن الاستغلال	**2.446**	**3.667**	**3.416**
منتوجات العملياتية الأخرى	215	677	523
الأعباء العملياتية أخرى	(52)	(76)	(45)

[1]- تقرير الإدارة السنوي للشركة "boipharm"للسنوات :2017،2017، 2019، http://www.biopharmdz.com، تاريخ الاطلاع :2021/06/25 ،على15:00.

المخصصات الاهتلاكات و المؤونات	(432)	(579)	(596)
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	49	250	345
5/ النتيجة العملياتية	**2.226**	**3.938**	**3.643**
منتوجات المالية	473	832	568
الأعباء المالية	(106)	(40)	(35)
6/النتيجة المالية	**366**	**793**	**533**
7/النتيجة العادية قبل ضرائب (5+6)	**2.592**	**4.731**	**4.176**
الضرائب الواجب دفعها عن نتائج	(250)	(163)	(323)
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	10	(0)	4
8/النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**2.352**	**4.568**	**3.857**
العناصر غير عادية (منتوجات)	–	–	–
العناصر غير عادية (أعباء)	–	–	–
9/النتيجة الغير العادية	–	–	–
10/النتيجة الصافية للسنة المالية	**2.352**	**4.568**	**3.857**

مصدر:من إعداد طالبتين باعتماد على المرجع تقرير الإدارة السنوي للشركة «boipharm»للسنوات:2019، 2017، 2017 http://www.biopharmdz.com، تاريخ الاطلاع :2021/06/25 ،على،15:00.

ثانيا:جدول ميزانية العامة لسنوات التالية : (2019،2018،2017)[1]

الأصول	2017	2018	2019
الأصول غير الجارية:			
- فارق الشراء	–	–	–
التثبيتات غير المادية	63	147	136
التثبيتات المادية :			
- أراضي	738	714	714
- مباني	47	42	37
- تثبيتات مادية أخرى	1.033	1.442	1.939
- تثبيتات ممنوح امتيازها	–	–	–
التثبيتات جاري انجازها	121	476	1090
التثبيتات المالية:			
- السندات الموضوعية موضع المعادلة	–	–	–
- مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها	7.066	5.401	5.401
- سندات أخرى مثبتة	50	50	–
- القروض و الأصول المالية	169	323	316
- ضرائب المؤجلة	35	35	39
مجموع الأصول الغير الجارية	**9.343**	**8.628**	**9.673**
الأصول الجارية :			
- المخزونات و المنتجات قيد الصنع	1.749	3.174	3.999
الحسابات الدائنة:			

[1]- تقرير الإدارة السنوي للشركة "boipharm"للسنوات :2017،2017، 2019، http://www.biopharmdz.com، تاريخ الاطلاع :2021/06/25، على،15:00.

- الزبائن	400	1.114	2.485
- المدينون الآخرون	623	1.231	2.264
- الضرائب	82	340	320
- الأصول الجارية الأخرى	–	–	–
الموجودات وما يماثلها:			
- توظيفات أصول مالية جارية	147	48	40
- أموال الخزينة	76	462	628
مجموع الأصول الجارية	**3.078**	**6.369**	**9.735**
مجموع عام للأصول	**12.421**	**14.997**	**19.408**

الخصوم	2017	2018	2019
الأموال الخاصة:			
- رأس المال الصادر	5.104	5.104	5.104
- رأس المال غير المطلوب	–	–	–
- علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة)	2.672	2.471	4.104
- فارق إعادة تقييم	–	–	–
- فارق المعادلة	–	–	–
- النتيجة الصافية	2.352	4.568	3.857
- رؤوس الأموال الخاصة أخرى	–	–	–
مجموع الأموال الخاصة	**10.128**	**12.144**	**13.066**
الخصوم غير الجارية:			
- القروض والديون المالية	318	206	3.505
- الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	14	14	14
- الديون الأخرى غير الجارية	–	–	–

- المؤونات و المنتجات في الحسابات سابقة	16	18	_
مجموع الخصوم الغير جارية	**349**	**238**	**3.519**
الخصوم الجارية:			
- الموردون و الحسابات الملحقة	1.062	1.851	1.719
- الضرائب	76	39	361
- الديون الأخرى	631	530	595
- خزينة الخصوم	175	196	148
مجموع الخصوم الجارية	**1.944**	**2.615**	**2.823**
مجموع العام للخصوم	**12.421**	**14.997**	**19.408**

المصدر: من إعداد طالبتين باعتماد على المرجع تقرير الإدارة السنوي للشركة "boipharm"للسنوات 2017،2017: http://www.biopharmdz.com، 2019، تاريخ الاطلاع :2021/06/25، على،15:00.

المطلب الثالث:انعكاس الضريبة على المؤسسة الخاصة "BOIPHARM "

سنخصص هذا المطلب لدراسة تأثير الاقتطاعات الضريبية المفروضة على مؤسسة " BOIPHARM " من خلال اللجوء إلى بعض المؤشرات

أولا: تطور قيمة الضرائب التي تتحملها المؤسسة :

جدول رقم (04):تطور قيمة الضرائب التي تتحملها مؤسسة " BOIPHARM "

البيان	2017	2018	2019
IBS	260	163	327
TAP	22	35	27
المجموع	**282**	**198**	**354**

المصدر:من إعداد الطالبتين **الوحدة** :مليون دج

من خلال عرض تطور قيمة الضرائب التي تتحملها المؤسسة من 2017الى2019،نلاحظ ارتفاع مبالغها خلال سنة 2017و انخفاضها في سنة 2018 و ارتفاعها في سنة 2019 وذلك راجع إلى ارتفاع في مبلغ رسم على نشاط مهني سنة 2018 و انخفاض مبلغ ضريبة أرباح الشركات في سنة 2018.

ثانيا:وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي ضرائب المؤسسة " BOIPHARM "

جدول رقم (05): وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي ضرائب المؤسسة " BOIPHARM "

البيان	2017	2018	2019
IBS	%92,20	%82,32	%92,37
TAP	%7,80	%17,68	%7,63
المجموع	%100	%100	%100

المصدر:من إعداد الطالبتين **الوحدة**:مليون دج

من خلال جدول مبين أعلاه نلاحظ أن الضرائب على أرباح شركات يمثل نسبة أعلى من الرسم على نشاط المهني حيث يتراوح مابين 82% في سنة 2018و 92% في سنة 2017و 2019،و بالتالي تعتبر هذه الضريبة أكثر عبئا من TAP المبينة في الجدول و المفروضة على المؤسسة و ذلك راجع إلى أن الضريبة على أرباح الشركات IBSالتي تطبق على الربح الصافي للشركة و تدفع على ثلاثة تسبيقات في السنة المعينة أما الرسم على النشاط المهني يستحق سنويا على أساس رقم أعمال المحقق سنويا

ثالثا :تأثير المؤشرات الضريبية على تنافسية المؤسسة:

✓ **مؤشر الصنع**

تتحدد تكاليف الصنع انطلاقا من أسعار عوامل الإنتاج ، و عليه إخضاع هذه العوامل إلى الضرائب من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صنع المنتوج ، و هذا يضع المؤسسة أمام خيارين أولاهما أن تعكس الضريبة إلى الأمام و بالتالي ينقل عبئها إلى المستهلك و عليه فإنها تدمج في سعر المنتج، أو أن يعكس الضريبة على الربح و في هذه الحالة فإن المؤسسة هي التي تتحمل الضريبة و كنتيجة لذلك يبقى سعر على حاله في ظل المنافسة التامة[1].

1- مقارنة إجمالي التكاليف بمجموع اهتلاكات المؤسسة:

إن الاهتلاكات تعتبر بمثابة امتياز يمنحه المشرع الجبائي للمؤسسة، حيث يخصم من نتيجة السنة المالية فكلما كانت هذه الاهتلاكات مرتفعة مكنت المؤسسة من الحصول على وفرة ضريبية:

جدول رقم (06): مقارنة إجمالي التكاليف بمجموع اهتلاكات مؤسسة "BOIPHARM"

البيان	2017	2018	2019
اهتلاكات	432	579	596
إجمالي التكاليف	5.015	7.368	7.939
النسبة	%8,61	% 7,85	%7,50

مصدر: من إعداد الطالبتين **الوحدة**:مليون دج

[1] – ثابتي خديجة ،" دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص"،مرجع سبق ذكره،ص،ص:164،165.

المؤسسة تطبق اهتلاك متزايد يعني كلما زادت مدة حياة الاستثمار زادت قيمة قسط الاهتلاك مما يعني انه يمنح للمؤسسة في السنوات الأولى امتياز اقل مما يمنحه في السنوات الموالية،لكن نلاحظ في جدول أعلاه أن نسبة هذه الاهتلاكات مقارنة بالتكاليف لا توفر للمؤسسة وفرات ضريبية مهمة.

2- مقارنة الضرائب مستحقة بإجمالي ديون المؤسسة:

جدول رقم(07): نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي ديون مؤسسة "BOIPHARM"

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	282	198	354
إجمالي الديون	1.944	2.615	2.823
المجموع	%14,50	%7,51	12,53

المصدر: من إعداد طالبتين **وحدة**:مليون دج

الملاحظة أن الضرائب المستحقة على المؤسسة كان لها تقل كبير سنة 2017 حيث وصلت إلى 14,50% و هذا راجع إلى أن المؤسسة في هذه السنة حققت ربح مرتفع لكن مع ارتفاع المتواصل لديونها أصبح وزن الضرائب المستحقة مقارنة بإجمالي الديون اخف .

3- مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي التكاليف :

جدول رقم(08):نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي التكاليف المؤسسة "BOIPHARM"

البيان	**2017**	2018	2019
إجمالي الضرائب	282	198	354
إجمالي التكاليف	5.015	7.368	7.939
نسبة	**%5,62**	**%2,69**	**% 4,46**

المصدر:من إعداد الطالبتين **وحدة** : مليون دج

بالنظر لحجم المؤسسة و التكاليف التي تتحملها فان حجم الضرائب التي تديرها المؤسسة لمصلحة الضرائب تعتبر مؤثرة، حيث بلغت نسبة المجموع التكاليف للسنوات الثلاثة إلى 5,62% لسنة 2017 و2,69% لسنة 2018 و 4,46% لسنة 2019.

✓ **مؤشر إنتاجية:**

إن دمج الضريبة في سعر المنتج يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع سعره و قد يزيد هذا السعر عن السعر التوازني في السوق، و هذا من شأنه أن يجعل مؤسسات القطاع الخاص تتوجه إلى إنتاج السلع التي لا تخضع لضرائب مرتفعة ، و بالتالي تحد من نموه و تجعله يركز نشاطاته في مجالات تكون فيها مردودية عالية و غير مثقلة بالضرائب. [1]

1- مقارنة قيمة الضرائب بمصاريف المستخدمين:

يبين هذا المؤشر مدى مقدرة الامتيازات الضريبية على تغطية مصاريف المستخدمين.

جدول رقم (09):نسبة الضرائب لمصاريف المستخدمين لمؤسسة "BOIPHARM"

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	282	198	354
مصاريف المستخدمين	649	1.226	1.372
النسبة	**%43,45**	**%16,15**	**%25,80**

المصدر:من إعداد طالبتين **وحدة** :مليون دج

بمقارنة مجموعة الضرائب المستحقة و مصاريف المستخدمين نلاحظ أنها تمثل نسبة كبيرة منها، حيث تغطي سنة 2017، 43,45% من أجور العمال و سنة 2018، 16,15و في سنة 2019يمكنها تغطية 25.80% من هذه مصاريف.

2- مقارنة قيمة الضرائب بالأموال الخاصة :

مدى مقدرة الأموال الخاصة على تغطية حجم الضرائب المفروضة على المؤسسة (التمويل الذاتي) .

جدول رقم(10):نسبة الضرائب على الأموال الخاصة لمؤسسة "BOIPHARM"

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	282	198	354
الأموال الخاصة	10,128	12.144	13.066
النسبة	**%2,78**	**%1,63**	**%2,71**

المصدر:من إعداد طالبتين **وحدة** :مليون دج

[1] - ثابتي خديجة ،" دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص"،مرجع سبق ذكره،ص:167.

إن نسبة مجموع الضرائب إلى الأموال الخاصة تعتبر متوسط باستثناء سنة 2017 حيث تمثل 3% في حين سنة 2018 تمثل ما يقارب 2% وفي سنة 2019 تمثل 2,71% وهي نسب معتبرة ، وعليه بإمكان الأموال الخاصة تغطية قيمة الضرائب المستحقة ولكن لابد الأخذ بعين الاعتبار أن المؤسسة لا تواجه فقط الدين الجبائي و إنما تواجه بما تبقى من أموال خاصة باقي تكاليف المؤسسة فمثلا سنة 2017 يذهب نسبة 3% لتغطية الضرائب و الرسوم المفروضة عليها و الباقي المتمثل في 97% لتغطية باقي تكاليف المؤسسة ، وعليه فان المؤسسة ستواجه مشكل التمويل الذاتي و بالتالي تلجا إلى القروض البنكية و هذا يترتب عليه فوائد.

✓ **مؤشر الربحية**

إن الهدف من ممارسة أي نشاط هو أن ينذر على المستثمر أو المؤسسة أقصى ربح ممكن خاصة بالنسبة للقطاع الخاص .

1- مقارنة نتيجة المؤسسة في ظل الاستفادة و عدم الاستفادة من الامتيازات:

جدول رقم(11):النتيجة المؤسسة "BOIPHARM" في ظل الاستفادة و عدم الاستفادة :

البيان	2017	2018	2019
نتيجة عدم استفادة من امتيازات	2.352	4.568	3.857
نتيجة مع استفادة من امتيازات	2.634	4.766	4.211
السبة	**%10,70**	**%4,15**	**%8,40**

المصدر:من إعداد طالبتين **وحدة** :مليون دج

لاحظ من خلال معطيات الجدول أن في حالة عدم استفادة المؤسسة من الامتيازات الضريبية تتحمل عبء كبير و إعفائها من هذه الضرائب و الرسوم يسمح لها بزيادة عوائدها ،حيث في حالة استفادة المؤسسة من الحوافز الضريبية تزيد أرباحها 2017 بـ 10,70%، وترتفع عوائدها بـ 4,15%سنة 2018،و سجل سنة 2019 ارتفاع أرباحها سنة بـ 8,40% .

جدول رقم (12):نسبة المردودية الربحية للمؤسسة "BOIPHARM" في ظل عدم الاستفادة :

البيان		2017	2018	2019
المردودية الاقتصادية	(نتيجة الصافية ÷مجموع الأصول)	%0,19	%0,30	%0,20
المردودية المالية	(نتيجة الصافية ÷مجموع الأموال الخاصة)	%0,23	%0,38	%0,30
نسبة الربحية الصافية	(الربح الصافي ÷رقم الأعمال)	%0,35	%0,47	%0,36

المصدر: من إعداد طالبتين

جدول رقم (13):نسبة المردودية الربحية للمؤسسة "BOIPHARM" في ظل الاستفادة:

البيان		2017	2018	2019
المردودية الاقتصادية	(نتيجة الصافية ÷مجموع الأصول)	%0,21	%0,32	%0,22
المردودية المالية	(نسبة الصافية ÷ مجموع الأموال الخاصة)	%0,26	%0,39	%0,32
نسبة الربحية الصافية	(الربح الصافي ÷ رقم الأعمال)	%0,39	%0,49	%0,40

المصدر:من إعداد دج طالبتين

إن نسبة المردودية الاقتصادية تشير إلى مدى استخدام أصول للحصول على النتيجة و من خلال جدولين رقم (09) و (10) يتضح أن المؤسسة "BOIPHARM" حققت مردودية ضعيفة ، سنتي 2017و 2019 وذلك بنسب 0,19% و 0,20% بالترتيب باستثناء سنة 2018 حيث حققت ارتفاع ملحوظا بنسبة 0,30% و عليه فان المؤسسة تحقق أرباحا معتبرة ، لكن هذه النسب ترتفع في حالة إعفاءها من هذه الالتزامات إلى 0,21% سنة 2017، 0,32% سنة 2018، 0,22% سنة 2019.

كما أن نسب المردودية المالية التي تسمح لنا بمعرفة النتيجة المتحصل عليها من الأموال المستثمرة خلال هذه فترة كانت ضعيفة سنتي 2017 و 2019 وذلك بنسب 0,23%و 0,30% بالترتيب باستثناء سنة 2018حيث حققت ارتفاع بنسبة 0,38% هذا راجع بالدرجة أولى إلى النتيجة الصافية المحققة و لكنها تشهد ارتفاع عندما تعفى المؤسسة من الضرائب حيث تحقق مردودية مالية مرتفعة مقارنة بتلك مسجلة عند خضوعها للضرائب بنسب تقدر بـ 0,26% سنة 2017، 0,39% سنة 2018 و 0,32% سنة 2019.

أما بخصوص نسب الربحية الصافية للمؤسسة، فقد ارتفعت هي أخرى عند تخفيف العبء الضريبي عليها.

✓ **تأثير مؤشر الضغط الضريبي على تنافسية المؤسسة :**

الضغط الضريبي يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب و منه تقييم النظم الضريبية.

1- مقارنة مجموعة الضرائب برقم الأعمال المحقق:

من خلال هذا المؤشر سنركز على ما تمتصه الضرائب و الرسوم فقط من رقم الأعمال و هذا له علاقة بزيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العائد مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم وتتبخر معها الأرباح.

جدول رقم (14): نسبة إجمالي الضرائب إلى رقم الأعمال المحقق في"BOIPHARM":

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	282	198	354
رقم الأعمال	6.658	9.699	10525
النسبة	**%4,23**	**%2,04**	**%3,36**

المصدر:من إعداد طالبتين **وحدة** :مليون دج

من خلال جدول نستنتج أن الضرائب التي تتحملها المؤسسة لا تمتص كل رقم الأعمال المحقق حيث أن نسبة إجمالي الضرائب المستحقة إلى رقم الأعمال المحقق خلال فترة الدراسة تتراوح مابين 2,04% و4,23%.

2- مقارنة مجموع الضرائب بالقيمة المضافة :

تستعمل هذه النسبة لقياس معدل الضغط الضريبي للمؤسسة.

جدول رقم (15): نسبة إجمالي الضرائب إلى القيمة المضافة المحققة في "BOIPHARM":

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	282	198	354
القيمة المضافة	3.317	4.928	4.815
النسبة	**%8,50**	**%4,02**	**%7,35**

المصدر:من إعداد طالبتين **وحدة** :مليون دج

من خلال الجدول يتضح انه عند توزيع القيمة المضافة التي حققتها المؤسسة تنهي ما نسبة 8,50% منها لتغطية الضرائب سنة 2017، 4,02% سنة 2018و 7,35%سنة 2019 زيادة على ذلك معدل ضغط الضريبي المؤسسة يقدر في المتوسط 6,62% .

المبحث الثاني : اثر الضريبة على المؤسسة العامة " مجمع صيدال":

إن الشكل الاستراتيجي الذي يحتله منتج الأدوية أدى إلى تأسيس صناعة صيدلانية تأخذ بعين الاعتبار محاولة تلبية طلبات المجتمع منه .إذ تعتبر هذه المؤسسة من أهم المؤسسات التي تنتج وتسوق الأدوية والمواد الصيدلانية في السوق المحلي، كما أنها تعتبر من أهم أقطاب الصناعة في الجزائر.

المطلب الأول:تعريف بالمؤسسة:

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري ،80% من رأسمال صيدال ملك للدولة و20% المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص.

تكمن مهمة مؤسسة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري ، كما يتمثل الهدف الاستراتيجي لها في تعزيز مكانتها كرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.

إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدال مهمتان أساسيتان:

- ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية.
- تحقيق الأهداف من قبل الدولة بصفتها المساهمة الرئيسية.

وفي إطار مهمتها الأساسية، حدد مجمع صيدال خطوط العمل التي تمكّنه من ضمان نموه وتعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة، في طليعة هذه الخطوط يظهر مخطط شامل ومتكامل للتنمية وتوسع المجمع والذي يتمركز حول:

- تثمين الموارد البشرية.
- تحسين التنظيم ونظام المعلومات.
- تعزيز ثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال.
- تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تسوية وتطهير سوق الأدوية.
- المساهمة في الحد من الواردات.
- الانفتاح على الأسواق الخارجية.
- الزيادة من مستوى رضا المستهلك صيدال، (2020).م

✓ **هيكل التنظيمي للمؤسسة** الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي "للمجمع صيدال".[1]

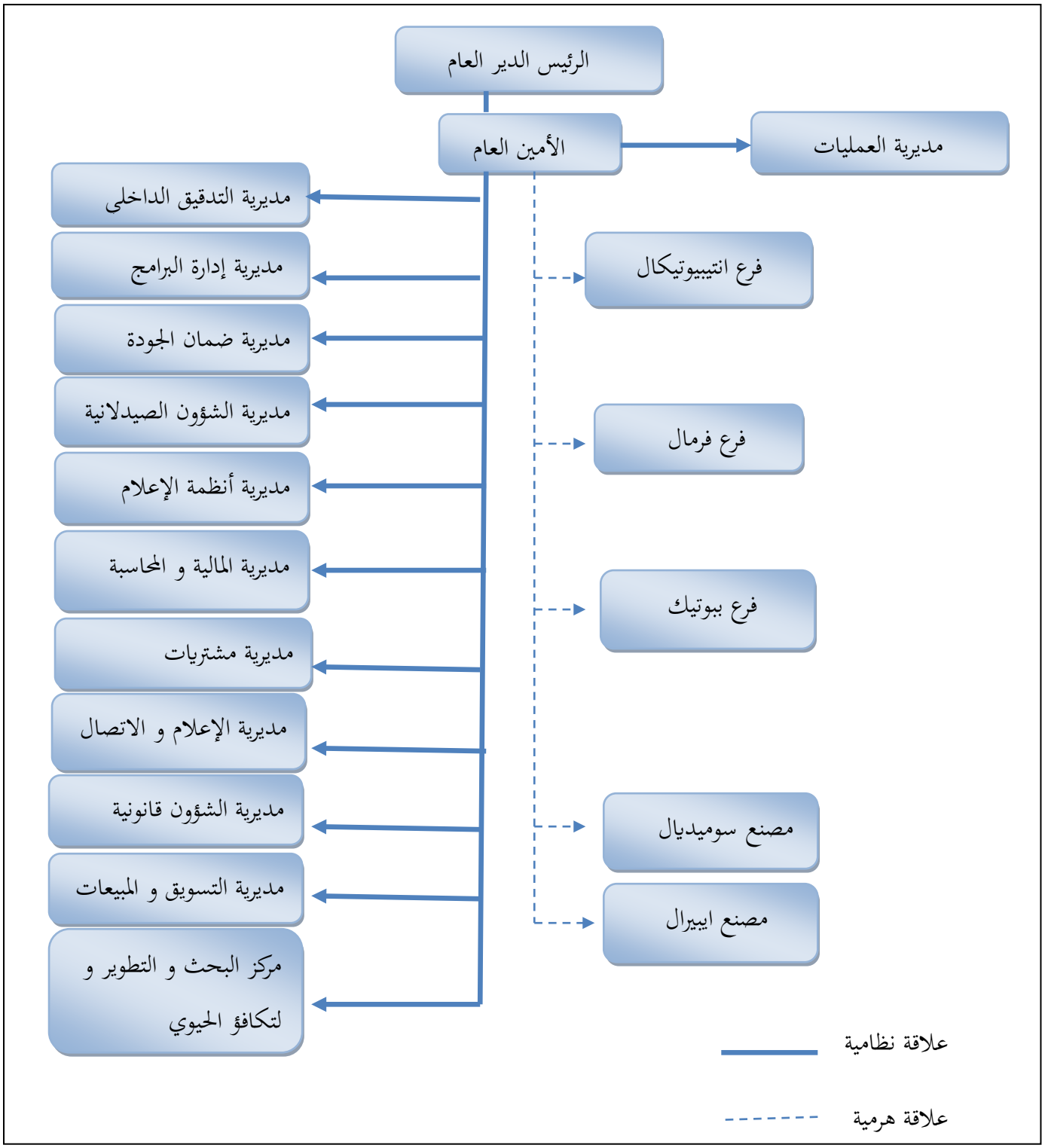

مصدر:من إعداد طالبتين باعتماد على موقع " https://www.saidalgroup.dz / "

[1] - " https://www.saidalgroup.dz/ " ،تم اطلاع على موقع بتاريخ:2021/06/16، على الساعة :16:00 .

المطلب الثاني :عرض الجداول حساب النتائج و الميزانيات المالية

يتضمن هذا المطلب على جداول حساب النتائج و ميزانيات المالية للفترة الممتدة من 2017الى2019.

أولا: جدول حساب النتائج لسنوات التالية : (2019,2018,2017)[1]

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	9.610.663.720,30	9.627.669.617,30	8.680.696.449,38
تغيير مخزونات المنتجات الصنعة و المنتجات قيد الصنع	(445.404.405,32)	206.569.542,16	1.014.748.376,80
الإنتاج المثبت	_	_	_
إعانات الاستغلال	_	_	_
1/ إنتاج السنة المالية	**9.165.259.314,98**	**9.834.239.156,46**	**9.695.444.826,18**
المشتريات المستهلكة	(3.382.283.278,19)	(4.143.149.298,10)	(4.153.002.131,54)
الخدمات الخارجية و الخدمات الخارجية أخرى	(952.170.610,90)	(1.012.879.210,65)	(1.060.937.059,85)
2/ استهلاك السنة المالية	**(4.934.453.889,09)**	**(5.156.028.508,75)**	**(52.139.191,39)**
3/ القيمة المضافة (1-2)	**4.830.805.425,89**	**4.678.210.650,71**	**4.481.505.634,79**
أعباء المستخدمين	(2.709.238.895,90)	(3.186.097.949,17)	(3.360.530.357,67)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	(158.926.511,12)	(160.057.490,45)	(143.359.731,96)
4/فائض إجمالي عن الاستغلال	**1.962.640.018,87**	**1.332.055.214,09**	**977.615.545,16**
المنتوجات العملياتية الأخرى	114.704.843,76	1.142.352.643,69	681.825.979,04
الأعباء العملياتية أخرى	(51.702.530,63)	(142.890.390,41)	(69.832.819,44)
المخصصات الاهتلاكات و المؤونات	(735.099.379,24)	(1.287.214.651,31)	(1.216.487.703,68)

[1] - تقرير مجلس الإدارة السنوي للشركة "مجمع صيدال" للسنوات: 2017،2018،2019، موقع https://www.saidalgroup.dz/ ، تاريخ الاطلاع ،2021/06/25 على الساعة 16:00.

استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	362.742.047,22	(321.577.514,29)	636.736.591,48
5/النتيجة العملياتية	**1.653.284.999,98**	**1.365.880.330,28**	**1.009.857.592,56**
المنتوجات المالية	162.892.992,61	191.627.016,37	151.946.624
الأعباء المالية	(101.670.170,27)	(159.258.487,69)	(272.784.886,35)
6/النتيجة المالية	**61.222.822,34**	**32.368.528,68**	**(120.838.262,35)**
7/النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	**(1.714.507.822,32)**	**1.398.248.858,96**	**889.019.330,21**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(277.572.318)	(127.206.062)	(77.823.533)
الضرائب المؤجلة حول النتاج العادية	3.594.175,27	(21.081.462,33)	(5.166.689,63)
8/النتيجة العادية للأنشطة العادية	**1.433.341.329,05**	**1.292.124.259,29**	**806.029.107,58**
العناصر الغير العادية (المنتوجات)	–	–	–
العناصر الغير العادية(الأعباء)	–	–	–
9/النتيجة الغير العادية	**–**	**–**	**–**
10/النتيجة الصافية للسنة المالية	**1.433.341.329,05**	**1.292.124.259,29**	**806.029.107,58**

المصدر: من إعداد طالبتين باعتماد على المرجع تقرير مجلس الإدارة السنوي للشركة "مجمع صيدال" للسنوات: 2017،2018،2019، موقع https://www.saidalgroup.dz/ ، تاريخ الاطلاع 2021/06/25، على الساعة 16:00.

✓ **ميزانيات المالية للسنوات التالية: (2019,2018,2017)**

الأصول	2017	2018	2019
الأصول غير الجارية:			
- فالرق الشراء	115.414.200	115.414.200	141.648.564
التثبيتات غير المادية	12.120.176,05	138.749.235,83	173.375.648,35
التثبيتات المادية :			
- أراضي	9.122.499.237,77	1.130.848.191,42	1.130.848.191,42
- مباني	1.080.477.718,20	1.675.812.148,17	6.908.389.459,62
- تثبيتات مادية أخرى	1.041.699.915,09	355.319.461,80	535.507.868,94
- تثبيتات ممنوح امتيازها	276.361.487,38	–	–
التثبيتات جاري انجازها	13.302.394.720,76	10.555.198.258,95	3.419.612.218,21
التثبيتات المالية :			
- السندات الموضوعة موضع المعادلة	–	–	–
- مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها	287.819.294,94	2.477.666.928,10	2.985.092.655,87
- سندات أخرى مثبتة	4.000.000.000	3.000.000.000	2.500.000.000
- القروض و الأصول المالية	156.010.062,87	151.716.852,87	106.741.603,70
- ضرائب المؤجلة	290.053.362,19	318.510.346,41	324.024.098,53
مجموع أصول غير جارية	**32.275.750.176,25**	**23.117.107.623,55**	**23.044.811.162,64**
الأصول الجارية			
- المخزونات و المنتجات قيد الصنع	4.364.975.309,76	5.605.515.297,16	6.404.784.394,09
- الحسابات الدائنة	–	–	–
- الزبائن	3.105.203.300,94	3.623.744.863,64	3.141.134.935,41

- المدينون الآخرون	1.709.278.222,98	2.017.376.818,21	2.210.530.786,72
- الضرائب	100.851.920,55	126.793.516,04	120.4244.209,62
- الأصول الجارية الأخرى	_	-	_
الموجودات وما يماثلها :			
- توظيفات أصول مالية تجارية	18.559.989,19	18.559.989,19	18.559.989,19
- أموال الخزينة	4.698.936.566,30	3.037.331.704,28	1.826.155.136,27
مجموع أصول جارية	**13.997.805.309,72**	**14.438.322.188,52**	**13.721.589.451,30**
مجموع عام للأصول	**46.273.555.485,97**	**37.55.429.812,07**	**36.766.400.613,94**

الخصوم	2017	2018	2019
الأموال الخاصة :			
– رأس المال الصادر	2.500.000.000	2.500.000.000	2.500.000.000
– رأس المال غير مطلوب	_	_	_
– شروط التوظيف	8.721.856.492,20	411.677.000	411.677.000
– علاوات و احتياطات مدمجة	12.792.833.494,93	13.263.207.027,34	13.833.681.286,63
– فارق إعادة تقييم	1.578.555.153,30	1.265.034.701,67	1.265.034.701,67
– فارق المعادلة	_	_	_
– النتيجة الصافية	1.433.341.329,05	1.292.124.259,29	806.029.107,58
– رؤوس الأموال الخاصة أخرى	157.297.796,64	225.264.110,76	234.568.875,67
– الارتباط بين الوحدات	_	_	_

مجموع الأموال الخاصة	**26.869.288.672,84**	**189.573.070.999**	**19.050.990.971,55**
الخصوم الغير الجارية			
– القروض و الديون المالية	10.489.615.5022,36	10.617.741.786,58	10.098.748.057,99
– الضرائب(المؤجلة والمرصودة لها)	_	2.377.222,01	3.501.208,32
– الديون الأخرى غير الجارية	1.059.992.788,80	593.645.268,24	593.645.268,24
– المؤونات و المنتجات في الحسابات سلفا	1.321.044.280,68	1.407.039.675,99	1.421.355.889,30
مجموع الخصوم الغير الجارية	**12.870.652.571,84**	**12.620.803.952,82**	**12.117.250.423,85**
الخصوم الجارية :			
– الموردون و الحسابات الملحقة	1.324.510.088,67	2.000.103.976,88	1.334.618.982,29
– الضرائب	709.248.220,05	179.607.313,70	95.924.225,85
– الديون الأخرى	4.054.421.969,79	3.682.456.439,87	3.658.641.247,14
– خزينة الخصوم	445.433.962,78	115.151.029,74	508.974.763,26
مجموع الخصوم الجارية	**6.533.614.241,29**	**5.977.318.760,19**	**5.598.159.218,54**
مجموع العام للخصوم	**46.273.555.485,97**	**37.555.429.812,07**	**36.766.400.613,94**

المصدر:من إعداد طالبتين باعتماد على تقرير مجلس الإدارة السنوي للشركة "مجمع صيدال" للسنوات: 2017،2018،2019، موقع https://www.saidalgroup.dz/ ، تاريخ الاطلاع ،2021/06/25 على الساعة 16:00.

المطلب الثالث: انعكاسات الضريبة على مؤسسة العامة "مجمع صيدال":

أولا:تطور قيمة الضرائب التي تتعلمها المؤسسة :

جدول رقم (16):تطور قيمة ضرائب المؤسسة "مجمع صيدال":

البيان	2017	2018	2019
IBS	277.572.318	127.206.062	143.359.731,96
ضرائب أخرى	158.926.511,12	160.057.490,45	77.823.533
المجموع	**436.498.829,12**	**287.263.552,45**	**221.183.264,96**

المصدر: من إعداد طالبتين **الوحدة:** دج

مبين أعلاه يوضح تطور رقمية الضرائب التي على عائق مؤسسة صيدال و الملاحظ أنها في انخفاض مستمر حيث تحملت المؤسسة ما قيمته 436.498.829,12 دج سنة 2017 و 287.263.552,45 دج سنة 2018 و221.183.264,96 دج سنة2019.

ثانيا:وزن الضرائب المستحقة بالنسبة لإجمالي الضرائب :

جدول رقم (17):وزن كل ضريبة لإجمالي الضرائب المستحقة لمؤسسة"مجمع صيدال"

البيان	2017	2018	2019
IBS	%63,59	%44,28	%64,81
ضرائب أخرى	%36,41	%55,72	%35,19
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر:من إعداد طالبتين **الوحدة:** دج

اقتصر هذا الجدول على مقارنة بين الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومجموع متبقي من ضرائب تلتزم المؤسسة بنفعها لإدارة ضرائب بالنسبة الإجمالي الضرائب و الملاحظ على أرباح الشركات لوحدها لها وزن ثقيل على ذمة المؤسسة حيث تتراوح نسبتها مابين 44.28% سنة 2018 و 64.81% سنة 2019 و هذه النسب تعتبر كبيرة و بالتالي فان الضريبة على أرباح الشركات هي من الضرائب التي تشكل عبء على عاتق المؤسسة.

ثالثا:تأثير الضريبة على تنافسية المؤسسة:

✓ **مؤشر الصنع:**

1/ مقارنة إجمالي التكاليف بمجموع اهتلاكات المؤسسة:

جدول رقم(18):مقارنة الاهتلاكات بمجموع التكاليف مؤسسة"مجمع صيدال":

البيان	2017	2018	2019
مجموع الاهتلاكات	735.099.379,24	1.287.214.651,31	1.216.487.703
إجمالي التكاليف	8.972.257.869,52	10.239.835.002,11	10.359.924.913,12
النسبة	**%8,19**	**%12,57**	**%11,74**

المصدر:من إعداد طالبتين **الوحدة**: دج

من خلال جدول يتضح أن نسبة مجموع الاهتلاكات تتراوح ما بين 8.19% و 12.57% وهي نسبة مرتفعة وهذا يفسر الحجم الكبير لاستثمارات المؤسسة و تزايدها من سنة إلى أخر ومنه نستنتج أنها تمثل وفرة ضريبية مهمة للمؤسسة.

2/مقارنة الضرائب مستحقة بإجمالي ديون مؤسسة:

جدول رقم(19): نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي ديون المؤسسة "مجمع صيدال"

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.264,96
إجمالي الديون	6.53.614.241,29	5.977.318.760,19	5.598.159.218,54
النسبة	**%6,68**	**%4,81**	**%3,95**

المصدر: من إعداد طالبتين **الوحدة**:دج

إن نسبة إجمالي الضرائب إلى ديون المؤسسة التي نتضمن ديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل لا تمثل نسبة كبيرة تتراوح مابين 3.95% سنة 2019 و 6.68% سنة 2017 وهي في انخفاض مستمر ولكن إذا تم دفعها إلى إدارة

الضرائب مع التزامات أخرى مثل فوائد أو تسديد فواتير للموردين و قروض فقد تسبب في أزمة سيولة للمؤسسة فتطر المؤسسة إلى تأجيل تسديدها فيعرضها ذلك إلى غرامات على تأخير فتلجأ إلى الاستدانة بالتالي تكاليف جديدة على عائق المؤسسة.

3/مقارنة الضرائب بإجمالي تكاليف المؤسسة:

جدول رقم(20): نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي تكاليف مؤسسة:

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.204,96
إجمالي التكاليف	8.972.257.869,52	10.239.835.002,11	10.359.954.913,12
النسبة	**%4.86**	**%2,81**	**%2,13**

المصدر:من إعداد طالبتين **الوحدة**: دج

من خلال هذا جدول يتضح أن نسبة مجموع الضرائب إلى إجمالي التكاليف في انخفاض مستمر حيث كانت نسبة4.86% سنة 2017 و في سنة 2019 أصبحت نسبة 2.13% وهذا راجع إلى حجم تكاليف التي على عائق المؤسسة.

✓ **مؤشر إنتاجية:**

1/ مقارنة قيمة الضرائب بمصاريف المستخدمين:

جدول رقم(21): نسبة الضرائب لمصاريف المستخدمين لمؤسسة "مجمع صيدال"

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.204,96
مصاريف مستخدمين	2.709.238.895,90	3.186.097.949,17	3.360.530.357,67
النسبة	**%16,11**	**%9,02**	**%6,58**

المصدر:من إعداد طالبتين **الوحدة**:دج

نظرا لحجم يد العاملة التي تستخدمها الشركة صيدال فان مجموع الضرائب لا يمثل نسبة كبيرة من مصاريف المستخدمين فلاحظ من جدول أعلاه أن في انخفاض مستمر حيث في سنة 2017 كانت نسبة 16.11% وأصبحت في سنة 2019 نسبة 6.58% .

2/مقارنة قيمة الضرائب بالأموال الخاصة :

جدول رقم(22): نسبة الضرائب إلى الأموال الخاصة لمؤسسة "مجمع صيدال"

البيان	2017	2018	2019
إجمالي ضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.204,96
الأموال لخاصة	26.869.288.672,84	189.573.070.999,06	19.050.990.971,55
النسبة	**%1,64**	**%0,15**	**%1,16**

المصدر: من إعداد طالبتين **الوحدة**:دج

نلاحظ من جدول أعلاه أن نسب المحصل عليها بمقارنة مجموع الضرائب بالأموال الخاصة تتراوح مابين 0.15% و 1.64% وهي نسب صغيرة إذن يمكن المؤسسة تغطيه هذه الضرائب و الرسوم المستحقة عليها وهذا راجع إلى أن قيمة رأس المال المؤسسة مرتفعة.

✓ **مؤشر الربحية:**

1/ مقارنة نتيجة المؤسسة في ظل الاستفادة و عدم الاستفادة من امتيازات :

جدول رقم(23):نتيجة المؤسسة "مجمع صيدال" في ظل الاستفادة و عدم الاستفادة من الامتيازات:

البيان	2017	2018	2019
نتيجة في ظل عدم الاستفادة من الامتيازات	1.433.341.329,05	1.292.124.259,29	806.029.107,58
نتيجة مع استفادة من امتيازات	1.869.840.158,17	1.579.387.811,74	1.027.212.372,54
	%23,34	%18,19	%21,53

المصدر: من إعداد طالبتين **الوحدة**:دج

يظهر الجدول رقم (20) مدى العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة حيث أن إعفاء المؤسسة ضرائب المستحقة عليها يضاعف ربحها حيث يرتفع سنة 2017 بنسبة 23.34% وسنة 2018 بـ 18.19% وسنة 2019 بـ:21.53 %وانطلاقا من الجدول أعلاه سنقوم بحساب مردودية المؤسسة وربحيتها في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من الحوافز الضريبية وذلك من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم(24): نسبة المردودية و الربحية مؤسسة"مجمع صيدال" في ظل عدم الاستفادة :

البيان		2017	2018	2019
مردودية الاقتصادية	(نتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول)	%0,031	%0.034	%0.022
مردودية المالية	(نتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة)	%0,005	%0.007	%0.042
نسبة الربحية الصافية	(الربح الصافي ÷ رقم الأعمال)	%0.14	%0.13	%0.09

المصدر: من إعداد طالبتين

جدول رقم (25): نسبة المردودية و الربحية مؤسسة "مجمع صيدال" في ظل الاستفادة:

البيان		2017	2018	2019
مردودية الاقتصادية	(نتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول)	%0,040	%0,042	%0,028
مردودية المالية	(النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة)	%0,070	%0,008	%0,054
نسبة الربحية الصافية	(الربح الصافي ÷ رقم الأعمال)	%0,19	%0,16	%0,11

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال جدولين الساقيين يتضح مدى مساهمة الحوافز في الرفع من المردودية الاقتصادية و نسبة الربحية الصافية، فحيث ارتفعت المردودية الاقتصادية في ظل استفادة من الامتيازات إلى متوسط قدر بـ: 0,037% ، في حين متوسط المردودية الاقتصادية عندما لا تعفى المؤسسة من الضرائب بـ: 0,029% ،أما بالنسبة المردودية المالية فقد ازداد متوسطها من 0.018% إلى 0,044% وبخصوص نسبة الربحية الصافية فقد ارتفعت هي الأخرى من متوسط بلغ 0,12% إلى 0,15% .

✓ **تأثير الضغط الضريبي على تنافسية المؤسسة**

1/ مقارنة مجموع الضرائب برقم الأعمال المحقق:

جدول رقم(26): نسبة مجموع الضرائب إلى رقم الأعمال المحقق في مؤسسة"مجمع صيدال" :

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.264,96
رقم الأعمال	9.610.663.720,30	9.627.669.617,30	8.680.696.449,38
النسبة	**%4,54**	**%2,98**	**%2,54**

المصدر: من إعداد طالبتين **الوحدة**: دج

قيمة الضرائب التي على كامل المؤسسة لا تمتص رقم الأعمال المحقق من طرفها فبمقارنة مجموع الضرائب برقم الأعمال يتضح أنها تمتص ما بنسبة 4,54% سنة 2017 و 2,98% سنة 2018 و 2,54% سنة 2019 نلاحظ أن نسبة في انخفاض مستمر.

2/ مقارنة مجموعة الضرائب بالقيمة المضافة:

جدول رقم (27): نسبة مجموع الضرائب إلى القيمة المضافة المحققة في المؤسسة"مجمع صيدال"

البيان	2017	2018	2019
إجمالي ضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.264,96
قيمة المضافة	4.830.805.425,89	4.678.210.650,71	4.481.505.634,79
النسبة	**%9,04**	**%6,14**	**%4,94**

المصدر: من إعداد طالبتين **الوحدة**: دج

يوضح الجدول أنه عند توزيع قيمة المضافة المحققة خلال السنوات تكون حصة الضرائب منها ما نسبة 9,04% سنة 2017 و 6,14% وعليه فان المؤسسة قادرة على مواجهة العبء الضريبي وتسييره دون أن يؤثر على نشاط المؤسسة .

المبحث الثالث:دراسة مقارنة بين المؤسسة "BOIPHARM" و مؤسسة "مجمع صيدال":

بعد التطرق بالدراسة و التحليل اثر الضريبة على كل من المؤسسة الخاصة "BOIPHARM" و المؤسسة العامة "مجمع صيدال"، سنخصص هذا المبحث المقارنة بينهما لتوضيح الفرق بينهما في مواجهة العبء الجبائي .

المطلب الأول:مقارنة هيكل و نشاط المؤسسة

أولا:من حيث حجم المؤسسة:

مؤسسة "مجمع صيدال" كبيرة الحجم تنشط في مجال الصحة ، إذ تعتبر هذه المؤسسة من أهم المؤسسات التي تنتج وتسوق الأدوية والمواد الصيدلانية في السوق المحلي، كما أنها تعتبر من أهم أقطاب الصناعة في الجزائر ، أما فيما يخص مؤسسة "BOIPHARM" فهي مؤسسة متوسطة الحجم و تنشط في شرق جزائري بنسبة كبيرة

ثانيا:من حيث تطور نشاط المؤسستين:

- ✓ **رقم الأعمال:**

يمكن تلخيص تطور رقم أعمال المؤسستين من خلال الجدول التالي خلال فترة الدراسة (2017- 2018- 2019):

جدول رقم (28):مقارنة تطور رقم أعمال المؤسستين:

		ح/70	ح/72	المجموع
BOIPHARM	2017	6.658	154	6.812
	2018	9.699	477	1.077
	2019	10.525	172	10.352
مجمع صيدال	2017	9.610.663.720,30	445.404.405,32	9.165.259.314,98
	2018	9.627.669.617,30	206.569.542,16	9.834.239.156,46
	2019	8.680.696.449,38	1.014.748.376,80	9.695.444.826,18

المصدر:من إعداد طالبتين

من خلال الجدول المبين أعلاه ، يلاحظ أن رقم الأعمال المحقق من طرف مؤسسة "مجمع صيدال" خلال السنوات الثلاث يفوق تلك المحقق من طرف مؤسسة "BOIPHARM" و هذا راجع إلى أن مبيعات"مجمع صيدال" اكبر من "BOIPHARM"، نلاحظ من جدول "مجمع صيدال"في سنة 2017و2018 كان رقم أعمالها مرتفع بالنسبة للشركة "BOIPHARM" أما سنة 2019 كانت مرتفع بالنسبة لأخيرة و منخفض بالنسبة "مجمع صيدال".

المطلب الثاني : مقارنة تأثير الضريبة على كل من المؤسستين:

أولا :من ناحية مؤشر صنع

✓ **مقارنة إجمالي التكاليف بمجموع اهتلاكات:**

الجدول رقم(29): مقارنة إجمالي التكاليف بمجموع اهتلاكات المسجلة في المؤسستين:

BOIPHARM	**2017**	**2018**	**2019**
اهتلاكات	432	579	596
إجمالي التكاليف	5.015	7.368	7.939
النسبة	**%8,61**	**%7,85**	**%7,50**
مجمع صيدال	**2017**	**2018**	**2019**
اهتلاكات	735.099.379,24	1.287.214.651,31	1.216.487.703,68
إجمالي التكاليف	8.972.257.869,52	10.239.835.002,11	10.359.924.913,12
النسبة	**%8,19**	**%12,57**	**%11,74**

المصدر: من إعداد طالبتين

الملاحظ أن نسبة الاهتلاكات إلى مجموع التكاليف الملتزم بها من طرف المؤسستين توفر لمؤسسة "مجمع صيدال" وفرة ضريبة أعلى مما توفره هذه الاهتلاكات لمؤسسة "BOIPHARM" خلال السنوات الثلاث ، نظرا للفرق بين حجم الأصول التي بحوزة كل منهما .

✓ **مقارنة الضرائب المستحقة بإجمالي ديون:**

جدول رقم (30):مقارنة الضرائب المستحقة بإجمالي ديون المستحقة للمؤسستين:

2019	**2018**	**2017**	**BOIPHARM**
354	198	282	إجمالي الضرائب
2.823	2.615	1.944	إجمالي الديون
%12,53	**%7,51**	**%14,50**	**النسبة**
2019	**2018**	**2017**	**مجمع صيدال**
221.183.264,96	287.263.552,45	436.498.829,12	إجمالي الضرائب
5.598.159.218,54	5.977.318.760,19	6.533.614.241,29	إجمالي الديون
%3,95	**%4,81**	**%6,68**	**النسبة**

المصدر: من إعداد طالبتين

تحتل الضرائب نسبة كبيرة من مجموع الديون المترتب على عاتق المؤسسة الخاصة المتمثلة في "BOIPHARM" مقارنة بالمؤسسة العامة و عليه فان عبئها اكبر بالنسبة لمؤسسة "BOIPHARM".

✓ **مقارنة الضرائب بإجمالي تكاليف المؤسسة:**

جدول رقم (31):نسبة الضرائب المستحقة لإجمالي التكاليف

BOIPHARM	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الضرائب	282	198	354
إجمالي التكاليف	5.015	7.368	7.939
النسبة	**%5,62**	**%2,69**	**%4,46**
مجمع صيدال	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.264,96
إجمالي التكاليف	8.972.257.869,52	10.239.835.002,11	10.359.924.913,12
النسبة	**%4,86**	**%2,81**	**%2,13**

المصدر: من إعداد طالبتين

تتراوح حصة الدين الجبائي من تكاليف مؤسسة "BOIPHARM" مابين 2,69% و 5,62% في حين إذا ما قورنت هذه النسب بمؤسسة "مجمع صيدال" فنجدها تتراوح مابين 2,13% و4,86% أي أن الضريبة بالنظر إلى حجم التكاليف التي في ذمة كل مؤسستين تعتبر مؤثرة على دورة الاستغلال في المؤسسة الخاصة أكثر من تأثيرها على المؤسسة العامة .

ثانيا: من ناحية مؤشر الإنتاجية

✓ **مقارنة الضرائب بمصاريف المستخدمين:**

جدول رقم(32):نسبة الضرائب لمصاريف المستخدمين للمؤسستين:

2019	2018	2017	BOIPHARM
354	198	282	إجمالي الضرائب
1.372	1.226	649	مصاريف المستخدمين
%25,80	**%16,15**	**%43,45**	**النسبة**
2019	**2018**	**2017**	**مجمع صيدال**
221.183.264,96	287.263.552,45	436.498.829,12	إجمالي الضرائب
3.360.530.357,67	3.186.097.949,17	2.709.238.895,90	مصاريف المستخدمين
%6,58	**% 9,02**	**%16,11**	**النسبة**

المصدر: من إعداد طالبتين

من خلال الجدول نستنتج ارتفاع حصة إجمالي الضرائب من مصاريف المستخدمين في مؤسسة "BOIPHARM" مقارنة بحصتها في مؤسسة "مجمع صيدال" و هذا راجع بالدرجة الأولى لحجم العمالة الكبير الذي تشغله مؤسسة "مجمع صيدال"، في حين المناصب الشغل التي تخلقها المؤسسة الخاصة تبقى ضعيفة و بالتالي المصاريف المستخدمين تكاليفها اقل و بالتالي الضرائب المترتب على عاتق مؤسسة "BOIPHARM" كبيرة إذا ما قورنت بأجور العمال.

✓ **مقارنة قيمة الضرائب بالأموال الخاصة:**

جدول رقم(33): نسبة الضرائب إلى الأموال الخاصة لكلا المؤسستين:

BOIPHARM	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الضرائب	282	198	354
الأموال الخاصة	10.128	12.144	13.066
النسبة	**%2,78**	**%1,63**	**%2,71**
مجمع صيدال	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.264,96
الأموال الخاصة	26.869.288.672,84	189.573.070.999	19.050.990.971,55
النسبة	**%1,64**	**%0,15**	**%1,16**

المصدر:من إعداد طالبتين

كلتا المؤسستين بإمكانهما تغطية التزاماتهما الضريبية بالاعتماد على الأموال الخاصة، خاصة مؤسسة "مجمع صيدال" لان نسبة الضرائب المستحقة إلى الأموال الخاصة تتراوح مابين 0,15% و1,64% و هي تعتبر نسبة اصغر من تلك مسجلة في المؤسسة "BOIPHARM" التي تصل فيها هذه النسبة 2,78% و بالتالي الضرائب تعتبر عاتق لمؤسسة "BOIPHARM" أكثر مما تعيق مؤسسة "مجمع صيدال".

ثالثا:من ناحية تأثير مؤشر الضغط الضريبي على تنافسية المؤسسة

✓ **مقارنة مجموع الضرائب برقم الأعمال المحقق:**

جدول رقم(34): مقارنة مجموع الضرائب برقم الأعمال المحقق في المؤسستين

BOIPHARM	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الضرائب	282	198	354
رقم الأعمال	6.658	9.699	10.525
النسبة	**%4,23**	**%2,04**	**%3,36**
مجمع صيدال	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي الضرائب	436.498.829,12	287.263.552,45	221.183.264,96
رقم الأعمال	9.610.663.720,30	9.627.669.617,30	8.680.696.449,38
النسبة	**%4,54**	**%2,98**	**%2,54**

المصدر:من إعداد طالبتين

بملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الضرائب التي على كاهل مؤسسة "مجمع صيدال"تمتص رقم أعمال المحقق خلال الدورة أكثر مما هو عليه في مؤسسة "BOIPHARM".

✓ **مقارنة مجموع الضرائب بالقيمة المضافة:**

جدول رقم(35):مقارنة مجموع الضرائب بالقيمة المضافة في المؤسستين

2019	**2018**	**2017**	**BOIPHARM**
354	198	282	إجمالي الضرائب
4.815	4.928	3.317	القيمة المضافة
%7,35	**%4,02**	**%8,50**	**النسبة**
2019	**2018**	**2017**	**مجمع صيدال**
221.183.264,96	287.263.552,45	436.498.829,12	إجمالي الضرائب
4.481.505.634,79	4.678.210.650,71	4.830.805.425,89	القيمة المضافة
%4,94	**%6,14**	**%9,04**	**النسبة**

المصدر: من إعداد طالبتين

إن هذه النسبة تستعمل لقياس الضغط الضريبي للمؤسسة،و عليه فان متوسط معدل ضغط الضريبي المسجل في المؤسسة "BOIPHARM" يقدر بـ :6,62 % في حين معدل مسجل في المؤسسة "مجمع صيدال" يقدر بـ : 6,07، إذن معدل الضغط الضريبي في مؤسسة "BOIPHARM" يفوق ذلك المسجل في مؤسسة "مجمع صيدال" ومنه نستنتج أن ضريبة تعيق عمل المؤسسة خاصة " BOIPHARM" ، في حين أن المؤسسة العامة "مجمع صيدال" تمارس نشاطها بارتياح.

خلاصة فصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا توضيح الأثر الذي تحدثه الضرائب على مؤسسة اقتصادية تنشط ضمن قطاع الخاص و مقارنتها بمؤسسة عمومية ، و ذلك بالاستعانة ببعض المؤشرات و توصلنا إلى أن النظام الجبائي الجزائري لا يميز في المعاملة الضريبية بين القطاع الخاص و القطاع العام من كل الجوانب و عليه فان حجم المؤسسة و قدرتها على التمويل الذاتي و الأرباح المحققة حلال دورة الاستغلال هي التي تتحكم في إمكانية المؤسسة على المواجهة الاقتطاعات المباشرة أو غير مباشرة لان النظام المطبق موحد ، لذلك يعتبر قطاع الخاص الجزائري متضرر أكثر من قطاع عمومي لأنه في طور النمو يتأثر بمجمل الاقتطاعات الضريبية أو تمنعها من خلق القيمة المضافة التي تحققها هذا الأخير

" الخـــاتمة "

أولا:التذكير بالإشكالية:

يتمثل الهدف من دراستنا لهذا الموضوع مساهمة النظام الجبائي في دعم نمو مؤسسات القطاع الخاص مع التركيز على تشجيعها نحو الاستثمار، وتمت معالجة هذه الإشكالية وفقا لثلاثة فصول.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى تطور الجباية في الفكر الاقتصادي وتقسيماتها مع ذكر المبادئ العامة التي تحكمها، إضافة إلى ذلك السياسة الجبائية واستخلصنا أن الجباية تحولت من أداة حيادية إلى أداة متدخلة هدفها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

ومن خلال الفصل الثاني حاولنا تسليط الضوء على العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تكوين القيمة المضافة وخلق فرص العمل وتمويله من أجل تحقيق فوائض مالية نتيجة لاستغلاله، إضافة إلى ذلك الامتيازات الجبائية التي تمنح للقطاع الخاص من أجل تشجيعه وتوجيهه لاستثمار نحو قطاعات معينة أو مناطق ترغب في ترقيتها.

أما في الفصل الثالث والأخير قمنا بدراسة الأثر الذي تحدثه الضريبة على القطاع الخاص من خلال اختيارنا لمؤسسة خاصة تنشط في قطاع مستحضرات الصيدلانية مع تبيان العبء الذي تتحمله في ظل هذه التأثيرات، إضافة إلى ذلك الالتزامات الأخرى التي تتحملها غير الدين الضريبي وكيفية مواجهتها، ودعما للموضوع قمنا بمقارنتها بمؤسسة عمومية تنشط في نفس المجال.

ثانيا:نتائج اختبار صحة الفرضيات:

لقد قمنا في بداية هذه الدراسة بوضع فرضيتين، وأدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- ✓ بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة الامتيازات الجبائية تشجع القطاع الخاص نحو الاستثمار فقد تبين ذلك من خلال تخفيف العبء على المؤسسات التي تنشط في القطاع الخاص عن طريق آثار الإيجابية للتحريض الضريبي، إضافة إلى ذلك تأمين وفرة ضريبية مهمة تمنح في المراحل الأولى من بداية من حياة المشروع أين لا يحقق أرباح كبيرة تغطي نفقاته الإعدادية.

- ✓ أما بخصوص الفرضية الثانية والتي تتمثل في القطاع الخاص يتحمل عبء جبائي كبير، ومنه مردوديته الجبائية، فقد تحقق نتيجة لجوء القطاع لممارسة نشاطه وذلك بالرفع من الأرباح وهذا ينعكس بالسلب على الأموال الخزينة الدولة ، لأن الضرائب تؤثر على المؤشرات الضريبية وبشكل خاص مؤشري التكلفة والربحية للمؤسسة الخاصة، مع العلم أن القطاع الخاص الجزائري في جملة متكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهذا ما جعل العبء الجبائي يعيق نشاطها.

ثالثا:النتائج العامة للدراسة:

- ✓ إن هدف الجباية لا يقتصر على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، بل تتعدى أن تكون وسيلة هامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويستوجب ذلك تواجدها في إطار نظام ضريبي فعال، يعمل على تحقيق أهدافها بشكل متناسق.
- ✓ إعاقة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص وهذا راجع إلى إخضاعها لنفس النظام الجبائي (المعدلات) على الشركات الكبرى مما أدى إلى الحد من القدرة على المنافسة.
- ✓ تعتبر الشراكة بين القطاع الخاص والعام من أهم السياسات المنتهجة لتحريك عجلة التنمية ومواجهة الركود الاقتصادي، مع العلم أن المعاملات الضريبية بينهم متشابهة لأن النظام المطبق موحد.

"قائمة المراجع"

✓ **المراجع باللغة العربية**

أولا:الكتب

- إبراهيم عبد اللطيف ، إبراهيم العبيدي، "الخوصصة الاقتصاد الإسلامي و الاقتصادي الوضعي"،الإمارات العربية المتحدة(دبي)، طبعة الأولى،1462،2011.
- جايد مشكور العامري ،عقيل حميد جابر الحلو،"مدخل معاصر في علم المالية العامة" طبعة الثانية،(بدون ذكر دار نشر و بلد)،2020.
- حسين مصطفى حسين ، "المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2001.
- حميدة بوزيدة،"جباية المؤسسات "ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر ،2004.
- خلاصي رضا،"النظام الجزائري الحديث –جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين"،الجزء الأول، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2005.
- صالح زياني، مراد بن سعيد،"الحوكمة البيئية العالمية – قضايا و إشكالات-"،دار قانة للنشر و التوزيع ، الجزائر،2010.
- طاهر الجنابي،"علم المالية العامة و التشريع المالي"دار الكتب للطباعة و النشر (مكتبة قانونية)، بغداد.
- عادل احمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1992.
- فليح حسن خلف ،"المالية العامة"،عالم الكتب الحديث،،الأردن،2008.
- قدي عبد المجيد،"مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
- محمد خير الحكام،"المالية العامة"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية،2018.
- محمد طاقة ،هدى العزاوي،اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى،2007.
- محمد عباس محرزي،اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، طبعة الخامسة، الجزائر،2013.
- محمد عباس محرزي،"المدخل إلى الجباية و الضرائب"،دار النشر الخدمات التجارية و الجمركية و الاستثمارات،الجزائر،2010.
- محمد عبده فاضل الربيعي، الخوصصة على التنمية بالدول النامية،مكتبة مالولي، القاهرة،2004.

ثانيا:المذكرات الأطروحات

- بومدين بكريتي،"السياسة الجبائية و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في فترة 1970- 2014"،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2018.
- بن عاتق حنان،"السياسة الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2014.
- ثابثي خديجة،"دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة تلمسان،2012.
- خيرة بن عبد العزيز،" الحكم الراشد بين الفكر الغربي الإسلامي _ دراسة مقارنة_"أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة،2014.
- سليمان عتير،"دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة،2012.
- شريف محمد،"السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2010.
- عبد القادر الصافي،"إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر"،رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،1995.
- مبروكة حجار،"تقويم السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف-1-،2016.
- ياسمين نوري،"مكانة القطاع المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي و المواقع الميداني 1992-2012"، ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو،2015.

ثالثا:المذكرات و المؤتمرات

- سفيان ابن عبد العزيز،"دعم و تطوير القطاع كلية الترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج محروقات"،مجلة البحوث الاقتصادية العربية،العدد61، 2013.
- ششوي حشني، عبان شهرزاد،"اثر مداخيل الجبائية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر"،مجلة دراسات جبائية،المجلد 09، العدد 02،الجزائر،2020.

- شيبي عد الرحيم ، شكوري محمد، "معدل الاستثمار الخاص في الجزائر – دراسة تطبيقية-"، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، بدون تاريخ نشر.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة،"متطلبات التنمية بالقطاع الخاص بالدولة النامية – دراسة حالة الجزائر-"،مجلة الباحث ، العدد 07، 2010.
- محمد خالد المهايني، "دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن"، مجلة جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، المجلد19، العدد02، 2003.

رابعا: مداخلات

- فروخي وافية، مداخلة بعنوان:"الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في الجزائر"، في الملتقى حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر 06-07 نوفمبر 2018.
- كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، مداخلة بعنوان "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير قطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، في الملتقى حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و تخطيط لمرحلة ما بعد البترول،20-21 نوفمبر 2011.

خامسا: موسوعات

- حسن عمر، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1995.

خامسا: قوانين و تشريعات

- قانون المالية لسنة 2011.
- قانون الضرائب و الرسوم المماثلة لسنة 2012.
- قانون الضرائب و الرسوم المماثلة لسنة 2015.
- قانون المالية التكميلي 2015، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2021.

سادسا: مواقع الالكترونية

- تقرير الإدارة السنوي للشركة "boipharm" للسنوات : 2017 ،2018، 2019 موقع http://www.biopharmdz.com ، تاريخ الاطلاع :2021/06/25 ،على الساعة ،15:00.
- تقرير مجلس الإدارة السنوي للشركة "مجمع صيدال" للسنوات: 2017،2018،2019، موقع https://www.saidalgroup.dz/ ، تاريخ الاطلاع ،2021/06/25، على الساعة 16:00.
- موسوعة الكترونية الموضوع "مفهوم النظام الاقتصادي"، https://mawdoo3.com تاريخ اطلاع 2021/06/25 ، على الساعة 14:00.
- النظام الجبائي الجزائري 2015، المديرية العامة للضرائب ، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال.

✓ **المراجع باللغة الفرنسية**

- PIERRE BELTRAME, « LA FISCALITÉ EN FRANCE »,PROFESSEUR ÉMÉRITE-AIX-MARSEILLE UNIVERSITÉ,20 EME EDITION,2014.

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى معالجة موضوع الجباية والقطاع مع تبيان مكانتهما في الدولة، وهذا راجع إلى اعتبار الجباية عنصرا هاما ورئيسيا داعما لخلق بيئة مشجعة لاستثمارات القطاع الخاص، وذلك نظرا للدور الكبير الذي يقوم به في إدارة النشاط الاقتصادي من خلال مساهمته في تحقيق القيمة المضافة وخلق فرص العمل.

وبالرغم من التحديات التي تواجهها الدولة من خلال ارتفاع نفقاتها العامة، لابد من فسح المجال أمام القطاع الخاص وإدماجه كشريك في التنمية الاقتصادية إلى جانب القطاع العام، وعليه تسعى الدولة إلى خلق المناخ الملائم لنموه وذلك بتهيئة المحيط الاقتصادي، المالي والضريبي للمؤسسات الخاصة بغية تحفيزها أو توجيهها للاستثمار نحو قطاعات معينة.

الكلمات المفتاحية: الجباية، القطاع الخاص، الضريبة، المؤسسة الخاصة.

Abstract :

This thesis aims to address the issue of taxation and the sector with an indication of their position in the state, and this is due to the consideration of taxation as an important and main supportive element for creating an encouraging environment for private sector investments, given the great role it plays in managing economic activity through its contribution to achieving added value and creating the job opportunities.

Despite the challenges that the state faces through the rise in its public expenditures, the private sector must be opened and integrated as a partner in economic development alongside the public sector, and accordingly the state seeks to create the appropriate climate for its growth by preparing the economic, financial and tax environment for private institutions in order to stimulate or direct them To invest in specific sectors.

Keywords: collection, the private sector, tax, private enterpise.